

[illegible]

يحيى ان جسد الفخر ملك سليمان اى على وقت سلطته وعلى الطريق في ذلك سليمان في المشي
يكون على الطريق ولهم الان شل بها زور ومنه لا مرده تعالى بها فخلعها على العاقرى و
الشرك ثم صارت الى السماء ما تعلقت منها وجرهم الله الاظم الذي يصعد به
كل ليلة فيقول اليوم الفصل على الناس ولما صعدت طهره الى السماء سجدوا له وكانوا في
العالم تروا وعليه لا يخفى وفيه البصائر اعظم بردها النفس والمبدن موضع المردة في جوار الفصل
المنتهى ما زاد من معانيها انما الجواز انزل فخلعها على العاقرى والشرك ثم سجدوا بها حيثما لا يوصف
السماء وكشف العوضه على هذه الاشارات تدل قائم للنفس بينه والعال في كنه جواني صبي
سماحي وسمى اسمى كوني وسمى ما عذاه لم يود على وسمى مبداء معدى
كل جنس لا يجن من جبر برقى جانا لانس وعرى برقى مراء الحق ولولا كان من العرب والموت
لكم لا تعرفا كلف على ان يقال انها معدو لان من المارت والمارت ولانهم انفس العبد
من اودان المخطوط على الاضافه الى احوه جعل المارت منه لانهم لم يقيم احد مكانه من
اولا فخلعها لانا لاصدا ما جرد الفصل بالطرف الذي هو المارت والمرد لم يوجد ايا يكون
قاله محقق انفسا راي ثم قال ان من ان يرا من ابد الشوا ذلك انه فصل من المضاف
اليه بالطرف الذي هو جبر ثم جعل المضاف اليه المايد المجرى جبراً فلم يصلح ان يكون من جبر
من الاضافه كما لا بد في الاما لان به اضافه فخلعها الى المفعول منبج من يد الكلام ولان
من جبه ما جره فخلعها ثم لم يبق ما يكون للاضافه متغيره كالان في والارب يوجب القوا
ان من قبل صنف النون من اسم المايد مع الفعل كتحقيق والموجب يشترط هذه اشتراط شرط
جبر هو الترتيب حتى لو قيل بالاضاءه به من اعد لم يكن شاذ او اولان العلم كجبر الى العمل فالما
العمل الشر الذي هو هو او التفتيح وان طرد الام الامام الامام علق على
الاضاءه الى الاحاطه على جرم الحق العقار اى بان الام الامام الامام العلم ولا بعد ان قال
انفسا الى جبر صنف معدى العلم بقرينه من اى احد علموا ان يعرفهم ولا يفهم من
جواب ثم عذرت الجمل المرفعه من ما يتعلق بها ان الامام بها على سوء علم الصوفى ان
ضمير ضمير في الفهم من انفسه فخلعها الى جبر او من كان في كتاب العلم للهدى
داره فخلعها على الامام او الامام على الامام على ما من البيع والشر او اعتقاد
لم يتكروا فيا وتعلمون فخره المعين اعاب عن الساتى من اعاب العلم للهدى

نصف

نحسب لهم في الآخرة بعد استبعادهم كما ينبغي بالعلم عنهم به قوله وكانوا يعلمون بان المراد بالعلم مستبقة
استعداد العلم وقوة التفكير وهو الذي عرفته بالعلم الغير بى اى العاقلية القطرية والمراد من العلم المنقلى افعال
التفكير والى المراد بالادراك العلم الاحكامى المنفرد بحسب العلم المتداول والمعرفة بالعلم الكائن العلم المنفصل
مستخرج من قاعدة وان المراد بالعلم الادراك العلم الاحكامى مستخرج من غايات من غير تعيين والمنقلى العلم
بخصوص العقول المنقلى بان هذه الاجابة من التكليف عودا في الجواب المنقول من الفضل فلم تقدم به
الاجابة لاجتماعه لثلاث مكرهات الاختصاص والمحل فيه ما من احد الا وهو يستلزم بان قلب الخبر الثالث بعد ذلك
انتم كمنف العلم على ترتيب الغائب بل لعدم نصيبه في الآخرة فليس من العلم لانه لا يتطابق احد
من المراتب من النصيب ولكن دفع السألو جان اخرين وهو ان يكونا اقرب جد ما انه انما هو
العلم بغير ما يشهد به اليك في الآخرة ثم قدم بالسوء مطلقا في الدين والدين لان ليس للعلم بالمستقبل العلم
بالسوء المطلق بعينه لاختلافه في الدين والدنيا لا يشترط انما خبرهم توهم دفع السائل وما سبقها المشتبه والمراد
بان يشهد به العلم في الآخرة نصيب من العلم بشر ما يشهد به العلم من ايدى العلم بالعلم كما لا
يطلق انما بانهم لا يشهدوا بشيء يعلم في الآخرة والعلم المنقلى به العلم فان الحق البعالي لا يغير
جواب لو كانوا يعلمون بالادراك عن علم السوء ان حصل الشرط في شئ به هذه المواضع يكون بعد الماشقة
لا مقدم جواب سوى ممنوع الكلام السابق قلنا نعم الا اننا اذا كان ممنوع الكلام السابق ملحقا
على الاطلاق من غير محذور ما مما عدا القسم حسن مشبهة العدد ثم التاويل اى اجتنابا ما يتوهم
الانحراف ولا خبايا به ولكن ونحن نقول انما المراد بليس شر ما به القسم عندهم لو كانوا يعلمون
او كانوا يعلمون على الجواب موضع ما في الشرط موضع موضع مقدم عليه قوله ليس شر ما به القسم
موضع لا يشهدوا موضع العلم موضع الجواب واصل لا سوا موضع به اسكنا من احد ما لا يشهدوا
بان العلم الاحكامى لا يقع جواب لو انما يكون جوابا فعلية ما هو جواب بان كان كذلك لا
يعمل الى الاحكامية لكنه عمل قوله الفاعل انه لا يكون الا فعلية ما هو على الاحكام من الفعلية ما هو
الاحكام اذ في الاصل فاما بينهما ان خبرا المشوبة لا يتقدم ما به لانها ما به من العلم لا لا وجه
لما ان العدد الى الملك المثل اما شباب الخبر المشوبة لاسباب المشورة ولا يكون التيقظ على الايمان
بغير خبر مشوبة لا خبر ما يكون الخبر محذور ما ان مشورة خبر من جلد الله بهم كذا يعلم في قوله تعالى
هذه الا تصديق في الكلام المخرج في خبره بعد من كانت في الاصل فاشق وان جعل الخبر محذور
سليم ويكون قوله مشوبة من عند الله خبر على الجواب ما به لو جعل مشوبة اى كان المحذور يكون

يعين فاعمل بقل أو مشكلا في الشك لم نقل في الشك والفتور للشيء لم يترجى الشك وبأنه
في الشك المصطلح لم يكن الشك بأنه ولكن ان يقال الله الخ لانه يكون خبر في زمان عدم شيء للادلة على
ان حصل بان الزمان لا يتجمل الشك فان المولات مع الكفار كان معلوما كغيره وادكر قولنا ان الله
والمشي لانه يكون قولها متساويين ويكون التدبيل المعنى الزمان والشك الضايقيل هذا الفصل
واحرز بقصد خبر الشك والشك انما هو من المصطلح على الخبر في اللفظ وتوطئة لقرينة مع
الكتاب في اللام روي في اليهود ترجيحهم بين موسى علي دين بنينا مع الله عليه وسلم ولما يذكر
ان مقتضى اليهود من طعن اليهود في النبي صلى الله عليه وآله انه لم يكن من عند الله لا في زمانه
مقتضى في ذلك ان الكلام التوبيه لا يغفل الشك والشك قد يورث بغيره ان الشك قد
في الكتاب لكن غير الكتاب نسخا وقوله والله عا لي بالله وقوله ليس المولد بالخبر الى رد لوجي المثل
شك من الكتاب بالاسم وبما ان الشك ليس بالاسم بالاسم وليس بالاسم بالاسم ان يدرك خبر الدلالة
والاسم ليست مثل الكتاب فضلا عن كونها خرافة ولا ينبغي ان من ينسج في الاسماء بالكتاب بمعنى ان
انها في الكتاب الاتفاق بالاسم فان المحكي للفتاوى في الشك في اصطلاح المصطلح يشمل الدلائل والادلة
ان العلم ان الله على شئ قد يتردد في الشك والشك واللاتان المستوحى يعني ملوكا لا يدل على حلا الشك
بغير ضرر او شئ ذلك ان يتجمل وعيد لمن يطعن في القرآن بالشك ويكون الرد انه لا يقدركم
بكم ما جلا واجلا باستحقاق فان الغاير والتفاوت من لوازم النظر من لزوم
ولو لم تكن الحاطف فان قلت ترك الحاطف كونه كالدليل على قوله لم تعلم ان الله على
شئ قد يتردد كونها انشاقين ظاهر ولما ترك كونه كالدليل على حلا الشك فوجهه ظاهر لان
المراد على قوله ما ينشئ من اية الاختلاف شراد انشاق قلت لم تعلم ان الله على كل شئ
قد يتردد انما هو خبر من ان قوله لم تعلم ان الله على كل شئ قد يتردد ايضا كالدليل على حلا الشك
بمعنى مطلق دليل على دليل ويمكن ان يجعل قوله لم تعلم ان الله على كل السموات والارض من
الشيء قوله لم تعلم ان الله على كل شئ قد يتردد وقد وضع النظر موضع المحر العظيم
انما هو لا يفرقه في المصطلح انه ما في الامور لم يتردد معا ولم يتردد لم تعلم ان الله على كل
ان لم تعلم غير داخل في الحاصل ام تريد ذلك ومثل هذا التفاوت للكون في الحاصلين وحله
ما لا لا يعلم من قوله لم تعلم كونه حلا بعد ما لوجي المصطلح يكون استغفار القول بان
الادلة توصلكم بالحق في الاخراج وفي بيده للتوضيح كمال المناجزة حتى كانوا لعمري

فضلت من السؤال بين من شاء من الخائفين ان يصدقوا الالوهة ذلك ما كان ذلك بان ثلثي كاسمك موسى مع
 والظن ان ثوبك كاسا لله موسى فان كان من سأل ذلك حتى ان يعان الانسان عن ذلك بعد او كلفه
 معصية الى كسره موسى او موسى الى كاشيا اسمك موسى منها ومن ترك الشبهة او اعتقد في ترك
 الله فلا فلاح له في الدنيا ولا في الآخرة في قوله فقد ضل سواك يا اسرائيل لان التوسيع بالجمع في
 سواك يا اسرائيل وسط الطريق ولا يقبل في وسط الطريق الا الذي لا اله الا هو السكتة السكتة السكتة
 ولم يبق فقد ضل يا اسرائيل ولم يبق من اجل الكتاب بعد احياهم لا اله الا هو في اللفظ على
 الكثير ويحتمل ان يكون اللود من عوامهم ايضا لا يعطى دينهم الذي وادوه فلا يعطى دينهم
 الذين اعتقد بهم والكثير من الناس والاولى ان يحل كثير الاخراج بين ان منهم من لا يصدق
 من بعد انكم كنتم اهل الطراد دينهم الى الكفر من السابق الى الشرك والالوهة دينهم الى
 الذي يورد دينهم من اشارة الى ان القديسين يوردون دينهم من كونه وحوال من ضمير
 التي طبع فيهم ان يكون حالهم غير الفاضل ان يرفعكم الى ما هو عليه كخارج ليس هو
 وانكم اي يكون بل كقول الله سبحانه في القديسين وفي اللود وتوهموا الشبهة على اختصار
 وتكم يكون محض جدا عليه ولا يرفعكم فاضل ويحتمل ان يكون عليه كقول الله
 ما كان ذلك ان يخلق قوله يوحنا يستحق الوصف على
 بالاولى ان يستحق الوصف بطريرك الجوار
 ان يخلق بالاولى من الجوار
 من هذا القسم لان من الله
 ان يخلق بالاولى من الله
 وجميع الشرف من خلق الله بالوصف بالوصف
 كونه واعيا لاهل الكتاب الى محبة كونه اهل الذين او كفرة من القديس لا يعظم الله القديس
 عقوبة الذنب والصفوة ترك تخويف في القديس ثمة ليس للصفوة ترك الشرب لعل على عليه يعصى القديس
 ولا ضيق منه من بعض من الاولى عنده والله اعلم تقديره وصفا بقوله وصفا عنهم واولئك
 توصية المسلمين بالاعراض عنهم وترك ما يطهرهم لئلا يصحوا عن الامور بالصفوة عنهم الى حق
 وتروا حتى باقى العباد بامر عاين اللود عاين الله تعالى ان الله تعالى يعظم الله العباد من ان الله
 بامر الله بامر الله من سلم منهم والامر بالصفوة على ظهور من يورثهم على الصفوة صلح في
 باقى العباد بامر الله بامر الله من سلم منهم والامر بالصفوة على ظهور من يورثهم على الصفوة صلح في
 يمكن ان الشرح ما ان ناهى الحكم الحكم المعصية بهم تحبب الحكم المطلق ولا يحق في

كما ينبغي ذلك من البين نسوة الذين يقتل قوتهم واجلالي المفقود فيقدر على انتقام فيكون كما
 امر الله بامرته او حمله على ان له حكمه في التاخير فيجعل ان يكون ذكر الموجب من قتل امره بالمعروف
 وتبديل الممنوع بالغير امره ولا تجزئه عند السلي في اية الطلاق المظن وتجدد في علم الله وان الله
 اذ انما يات في كمال علمه لا يجعل كونه في علمه يزل ما ثبت نفسه عنده وهذا كمال الجلال والاعزى ان الله
 فذلك بصير حيث جعل جميع العلل من المصبرات وكان هذا انك في البصر بالامر وان قال
 الحق في الغبار في نفسه البصر في العلم الكارة الى في الصمت وان ليس في السطح البصر في حقه ما هو
 تنطق الذات بمعلومات قاصدة وقوى بالاياء فيكون وعيدا مسورا وقوى بالانوار الغواصة
 او بالاياء المتخفية في وجود اللوحيين ووجود الكائنات مع عطف على قوله وما بينهما اجزاء
 بالانوار وقالوا عطف على وجوده والغير الى كثير من اجل الكثرة جدا والاضلا
 من نيل الوداد المذكور وصله لهم الى الوداد بطل في صلتهم
 الى اخره ووجه اللطف ان لا ادم مقول كليها
 من غير تدخل الجسد الا من كان
 من غير ان يكون كلاما منعقدين على قوله على محرمه وان كان
 عندكم واحد كل ولكن الذي يكون المتعدي منها معلوما وتفصيل كان منها الاخر مشهور بان
 نفسه مع السامع ومن قال كاذب من العالمين ينفق ان يحسن القولين فيقول الا من كان
 بهذا الاعتقاد لان دخل المحجج فيقولها واولا ذلك لم يكن النشر على طبق للامت فقولهم وهم
 فيقولهم كيف ليس السمك بهذا القول مدقوها حتى يصح ان يجعل قولها مقولا لها فانهم كقول
 السامع اعلم ان لا يكون لما بين قولي القويين بل ذكر القول المتفق منها وكذا قوله وقالوا اكونوا سوادا
 او تضاروا خوار والى ما في الارض على حرف المصنف اي اشارة تلك الامنية عليهم كان ادلا ان
 يكون تلك الامنية متعارفة الى قوله من قولها الجسد الا من كان بودا او تضارى فظن انها
 الامنية واحدة فاسهل عليه جعل هي عليه فاصحاب الى تاويل ملك ان يجعلها اشارة الى قولهم
 في قولهم الجسد مع ما بين في الامانة السابقة والماخوذ من المصنف ولعل الحاجة الى شيء منها

قائل بعقل آخر مما يمكن انما هي من العقلين اول الكلام باجمل القول المنفرد الى الفرقين واول
المنفرد في احوال وفعل جعل ذكر احوال المنفرد فيهم على احتمال احوال ان يكون الخي انهم يقولون ذلك
الكتاب يكون المقصود انما كان من غير ان الكتاب المبكوت قد كلفه حال الذين لا يعلمون
قولهم كذلك منقول مطلق بقوله قال والقول من قولهم انما يكون قولهم كذلك منقول به يقال ولا يقال
قولهم شبهة به لان المشبه به يجب ان يكون اقوى وقولهم انهم من قول الذين لا يعلمون لان الباطل من العالم
منهم من جاعل ومثل قولهم لا يعلمون في مثل قولهم مع ان الله متعبد بهما اه لا تعلمون
بمنه والمطابقة ليس هي الا لا انما با لم يتعبد به الكفر باننا من خشيته وان يقال ان من لم
باننا من ليس عاقل لان ليس المتعبد ولا فقه بالنسبة اليه شيئا في عام لكل من عجز عن حيد او لانا
مع السجدة ان المنزلة حيد او من السجدة ينبغي ان يكون معصوما بعض القوت من حيد باننا من الاحكام
اساسه او قوتها وكانه كذلك جعل الكشاف ان يذكر مقول الله بعبارة اخرى ان يذكر فانه لا
حكم بها الرب وان لم يثبت اليه القاضى لا سيما في جوابه الى صنف امة معقولين ولا قدر الكرامة
وهذا قال الحق سبحانه وتعالى وان ذكر لكم من في مثل بيان الحق لا يخفى انما العرف المتعبد والبر او لكل من
الى كافر حريه الكلام فم لا يلزم من عقل الكلام في الحرب المسمى على الشرك ولا يلزم على انه ديان في
الكلام لا يحسن هذا المنع فلا ينبغي انما في الكفر في الجاهل في الروم وبني النضير ولا يعقل كما
فعل المشركون وجعل على العالمين صلواتهم وقيل معناه النبي من محكم من الاول في المسمى من غير
والكان وكان من الكلام عاقل ما لم ان يدنو من صنفه لولا ان وصل في الروم في الدنيا من صلواتهم
ولا العلم وعلما به ان كان علم انهم يعني انهم لا يوافقون لانهم لا يفرقون بين قولهم انهم لا يعلمون
او لا يوافقون ان يكون من انما في الحرب العظمى والقبلة وحقا با الى ان جعل على الله في من الساخر على
لغتي حتى من عبيت عليه القليل الى غير ذلك وان لولا انهم لا يحتاج الى حذف مقولهم ومن
ان تجعل من لا جعل القدر في انما في الحرب العظمى والقبلة وحقا با الى ان جعل على الله في من الساخر على
الى انما في الحرب العظمى والقبلة وحقا با الى ان جعل على الله في من الساخر على

الحمد لله

[illegible]

نسب اولاً بالنسبة للاقيام من الكائنات الى فاعلة التكوين ثم علم قوله كقولنا نقول فالله وكل ما
سواء له وانما جابوا الذي يصح على العلم يعني حسب الوضع ما قيل ان ما بين العالمين وفيه لا ينافيه
لان حقيقة ان العموم في مقام قصد للاقيام يجعلها في منزلة المحركات التي تشارتها الا بالعلم العظيم
الذي كذلك فلهذا يقال على ما فيه تقدير قدر استحقاقه في التسمية على ما هو الصحيح في قوله تعالى
وقوله بحر انما يعني في مقام اظهار القدرة والكبرياء في خلقهم فتوجه جنبة القدرة بخلات قوله تعالى
فان انعام في مقام تعظيم لانها هي شرفها وعظمها الى كل ما فيه لا يكون من مخلوقه لان على ملكه
الاعمال والخلقات بالنسبة على الكلام المنطوق الى ما قوله تعالى من خلقه في الاول انه مركز قوله تعالى
والارض وعلى فيها في ايضا كذلك لانها اذا كان من مخلوقه ولا مطيعين فالعز بطريق الاول ولا ريب
في شرفه على خلقه وانما من ثلثه وجزءا في خبر يكون فيكون من قبيل الخلق على اسم كان وفيه وفيه
بجميع خلقه له والذكر لا يشبهه كذلك فالتشابه ان من جعل دلالة اقرون بالعنوية معتزلة بالحق
وانطوى السمع في قوله تعالى من سمع ربي كما سمع الله الحق وحقه من انما يشاء ولا يصير منها علمه بخبر ان يكون
انما للولدي بالسمع وانه كذلك فليس في محاسبة من انما يشاء ولا يصير منها علمه بخبر ان يكون
بالسمع وصف لا بالسمع بالسمع واما بان سمع الله اجابته او سمع سمواته فلا ريب في السموات الاصل
فان على البديع وان صار بعد الاضافه شيئا بالحقول مقصود بكل الجنب بالحقول الخفية انما هي
الصفة غير بعد الاضافه انما يكونوا على الفعل والخلق ولكن ذلك انما يحسن فيما يصح انما يوصف بالحقول
به نحو حسن الوجه فانه يصح انما يوصف به والوجه الحسن به فبقا هو حسن بخلات ربه واما البقر فانه
التي فيه الاضافه واعتبار البقر فيه فلهذا السكوت للاضافه في معنى السموات فانه يقال من ربي
كذلك وبها واعجاب الحق المتعارف بانها جميع وصفه تعالى باليدع باعتبار ما يميز من كونه مبدعا لغيره
بجز وصفه في قوله تعالى ربه واما البقر باعتبار ما يميز من كونه ملك البقر والتكوين الذي يكون له في
في ان غالب التكوين في اللغة للاعداد فهو مطلقا لا محالة فاما البقر فلا ريب في ان
البقر لا يقتضا ومن كان النعمة فيه بحيث ان الله تعالى لا يقتضيه البقر لغيره فهو انما يكون

[illegible]

التوجه الاول للمفسرين قال الحسن التقي ان اصل ان المصدق هو مراد الله تعالى في قوله الحق
 ويجوز ان اجزاءها بالبحر كما حقا من هو كانت الاما قول اجزاء مصدره يستعمل
 يصح تقدير القول ان بان طابع ليس بالاصل للعلم فانيتم طيلة في الكشاف وراى من كثر
 فاما مقول الحق الملقا بان في قوله المسموعة المسموعة ان هذا من قوله ان هذا من قوله
 او كان ضامها جزاء ضمها ما هو جازان فكانت هذا او ملغيت التامى ان ما خبر
 والمقصود من قوله وهو عز وجل انما قول لا يبلغ النجلى المقصود الكفران بسبب المعبر للفران من
 انه هذا حاله ومنه فذلك التبع هو التقييد بحدوث اذ اريد ولا يقبل مصدره كالتقييد بى سالت
 بسبك من القصور والى ان في البقوت وحقيقة عندك جعلتك قاعه انما فلما ضمن مع القول
 عزى الى اسم الله تعالى سالت الله ان بعدك اى جعلك قاعه انما فلما ضمن مع القول
 الى المعقول قوله وفي الايهام التواضع منها ثم شانهام يريدون من قاريل ابتداء اعتد في ندمه اى من
 السبق له ذلك انت السبع لا ياتى الا بالظن لك انت فستعطفنا انما العلم قد علم بالانسان اعتبار
 التواضع بعد اعتبار الى ما قال النبي عليه السلام انما الايمان بالنبيات هو باعتبار الادعاء على معنى هو ك
 متوجهين لما يقولون غير اشارة الى ان الله لا يقبل الدعاء من قلت قوله لانه اذا علم
 به الاتباع الى العلم والناس انما علم لانهم اولاد الوسا وقوله ولا يحل في القاموس وجلا حق
 فليدفع الفعل وقوله انما جمع كسرى ما كسارى وقوله قد علم المبين وحصل به من
 العاطف والمعطوف جعل المعقول الاول امره وان سلمه ولم يجعل من ورى معقول ثانيا حتى لا
 له فضلا عن العاطف والمعطوف لا قال المحقق التقي في من ان بين البيانية مع قوله
 من بين المبين بجزءه صعبا ولم يوجد كونه جزاء مثل اجس من الاوثان اى من الاوثان
 وانكفى الاصل غير العبادة في القاموس الشك في العبادة واسما من عبادة
 حرف منادى او على الشبهة من الفصح باسم الاصل وهو غير التكلم مع الغير كما قيل هذا اذا كان
 في غير موضع وقد صلبه بانك المكون في حقه ولا رغب من طلبه فليعلم ان رغب في طلبه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بما ذكره من اخباره و ما هو صلب لم يكن اقرب الى ذاته فيكون دخل في الاماكن التي لا تراه و ما المحقق في
ظن قبل لا معنى للاسلام الذي عليه يتوجب معرفة معنى الايمان و لا يقولون الا الحكم و لا خلاف في
بذلك لا يتصدق بها عليه السلام و التوحيد و الاسلام بهذا المعنى لا ينافي في اليهود و المسلمين
بشيء مما انفردوا به لا في توحيدهم لقولهم لا اله الا الله و الاسلام اعتقادهم و تكبير اسم الله
عن قبول كثير من الاحكام سيما جوفه بنينا محمد صلا الله عليه وسلم به الا انه في الجواب ان معنى
ما جرى بين يديهم و علم ان لا احد من الامم الا الله و الله لا يعبد الا الله و ما في عبادة الله
او كسب حيل و حيل و ما في عبادة الله على خلاف اليهود و كان عبادة الله ان تركوا اليهود و
كلمة قولهم و ما في عبادة الله عن كل شيء عبارة الكشاف و ما علم في كل شيء اعم و اوسع و غيره و لما
قال الحق المتقاربان في سواد كان الله سبحانه و غيره قوله و اذا سئل عن وصفه قيل ما جاء
لانه لم يزل ما بعده و الصفة مما لا يعقل هو كعلم و فضل و احد متوازن مثلث بمعنى كلين او
كثير خيرا و اصل و اورد عدم في جميع الامور كذا في القاموس قوله هذا نعتنا انما في الجواب الذي
بينه من جمل انما يقال الله للقول الواحد الذي منزه و لا يقال الله للطلب للامع و حاصل ان الله
سبحه و قد علمه و قد سبنا و اوصافه است كافي قوله ان الله اسم كان الله
بمنزلة في المشرق او المشرق او قوله و سمع ما يورث من ابا عنهم لهما ما كسبت هو ما امر
الله به و لم ياكسب ما امر به الله و لا ينفك من كسبهم الله ليس معقول لانكم لا تفسد حكم انما
ينحكم ما يجب عليكم كسبتهم و لا تسألون عما كانوا يعملون بل علمت به و انما يتولون عما كانوا يعملون
الذي امرهم بما بعده فان اعمالهم ما كسبكم الله و لا علمه و قد علموا ان هذا ما امر به ربهم اقره
ابا امر به حكم و استحقوا امره و الا صافية للعلم اليقيني و منهم قوله كما قال عليه السلام لا ما ينشئ باسم الله
يا بني باسمه لا يا بني و لا والله لا يجوز تخفيف الحق و هو في الحق من قبل لا يا كل اليك و تسبح
قوله اي بل يكون علمه جبر اسم و ما بعد ذلك في الوجود و بل يهدي الله امرهم لحياتهم و لا يعلمون الا بال
الى الحق و يوصيه بالمتدين و ان كان كان تفسير الكشاف بصفة بالسعدين في حال من المضاف

لذا ايدى وصف الله لكن بتاويله بالذين يبيعون الحذر والمصانف باليد او اليد وصف المصانف
بذاتنا يبيع اذا جعلت الله مسفوتة في تقديره اذا جعلت في تقديره يكون مذكرا بربهم فلا يبيع
فان من حرم يبيع ذلك لا يبيع في ابراهيم من الملة وشرا حال من المصانف اليد لا يبيع وصف
المصانف اليد لا يبيع في قولك يبيع ملة ابراهيم وكذا لا يبيع حال على له مات ذكرته
بذاتنا مثل الملاءمة لا يبيع من النسل للشبهة حرف بحر كما في قول ملة ابراهيم حنيفا المصانف
ما في المصانف لا يبيع من الملاءمة بالوجه المذكور ولم يفسر حتى ياتي الكتاب ويقرهم فانهم يرون
اي كلامهم قوله والظاهر انه عطف على قوله حنيفا فيكون حنيفا حال من المصانف وفيه لا يقال الا
يقال للملاءمة حال مني دين الشكر في الخطاب للمؤمنين بقوله فان استمر بحسن يبيع في قوله يبيع
على تلك الشان حيث حرره خطايا الكفار وجعل في قوله سلم ابراهيم في تقديره بل سوا سلم ابراهيم
وقال الحق التفاراني ولم يعطف على الفهم لانه محسوس الحسان وقال الظاهر اما انزل اليكم بها
المؤمنين على ان التقدير لانه ورد على عبارة الى امره ان الامر كان امره بان يقولوا بذاتنا
على وجه طريقهم او اسرهم لانهم دعوة هذا الاعتبار انزل الكتاب اليهم ووجه الروا ان معنى
حنيفا فان قالوا فقد اشدوا او يكن ان يقال اشدوا لانه لا يشاؤا الى هذا بل بان الامر امر
المعجزة في قوله تعالى انزل اليكم الكتاب في انزل اليكم الكتاب في انزل اليكم الكتاب في انزل اليكم الكتاب
والابن من الانزال قوله لان امرها بالانفاضة الى موسى وعيسى صابرا كما من يحفل ان يكون احد
موتها بانزل اليكم الكتاب وكذا اصف الى موسى وعيسى بنكر والسريع وقع فيها من حيث
اليهود لم يست المصانف على شئ والمصانف لم يست اليهود على شئ واحد لو قرع في سباق
م ضاع وان ليكتاف اليه من قال الحق البعث اجد في معنى الكلام غيبا الوضع للوضع اسم لمن
في طبعه في الذكر الموثق والفرد المشي والجميع في شرا الى كون استعماله في كلمة كل نوع النقي
لنفس على ذلك الوعاء وغيره من ائمة الهدى في مواد العدوي في قول هو لعدو عدو
كونه في معنى جماعة من حرم كونه مكررة في سباق النقي على ما بين من الدعاء للعدوي انه لا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

باري من عبد الله بن مسلم النوبختي في كتابه الذي لا يحصى لا يكون منسجما المرفوعة المشبه في كتابه
التي لم ولو كان ترك المضاف جمع اولاد ما ذكره ابن سلام في كتابه في الواقع قد تحققت من عباد
مستحقا ومن اعين ذكره سابقا ان قول الذين انسابهم الكتاب علماء بهم كما لو طلبة ليسان التحصيل
ولم يكتفوا لا توجيها آخر للكشاف من انه استنسا طالعهم لان الكتابان خرج المصنفان من فرقة
منهم عبارة عن فرقة من العلماء اطلاقا منسجمة بالانتماء الى الجمال وفي اسناد المصنفين انهم يكتفون
علمائهم لو استناد ورجال البغداد الى الكمال غير غير ما كانت بشي بعيد بل الحق من ركب ما في
فلا يكون من المنبرهم وقولهم يعلمون لا يعني فهم يعلمون فمن لو يعلمون لان هذا القول كثر
وفي مرزوقه بعضه في الفرق حيث لا يحصى من العالمين في عالم قور او يقول يعلمون ويستند في قولهم من
مرزوقه لم وادفع يعلمون الى علمائهم في كتابهم من النسخ حيث انزل عليهم ذلك في كتابهم فيكون
عليهم المستقيم قوله وليس المراد به نفي الرسل عن انفسك الا وجه لان المراد منه ان يكون من
الذين يقولون ان سائرهم على المرتبة انهم متساوون في العلم لا انهم لا انهم في العلم كقولهم
منه انما يرشد به القول طاعة ما يحسن ان يحسن كل احد وان يلقى بالا حسنا منه في كل وجه
المقصود لا الشئ من المناظر في القبله انما يعرفت يا سواد اسم منهم هو المسافرة لا المجرى
واما بقوله من ان صاحب قبله لا يحصى غير ذلك لان المراد ان لكل قوم وجه قوله اما
قال فانه القبله الذي يقال لا يحصى الا في السماع فيه فالقوم موسى قبله ولهم القبله اما والقوم محمد
قبله كذلك فلا يستحق اللقب الا في قولهم ان لكل قوم محمدا القبله اليه الا قبله ولا يبعد ان يكون
اشاره الى ما وقع بين امر محمد من اختلاف القبله حيث اعتقاد الى الاختلاف وبيان على
كل مقول فيكون اخبارا كما بالعبث في القول لا علم في كل قوم من المسلمين حجة وما
القول واللام مرزوقه للتوكيد في التاكيد ويطرأ العامل به هو الضعف العامل من حجب
شبهه يقال في قوله من قور في قوله لا يحصى انما قال الحق
فيبقى عزيز لو في قوله لا يحصى على ما يحصى بعضه بعضا اشارة الى

[illegible]

فاني انما اريد ان ابدل عما هو في منقصة فكيف جعله كسبها والملازم ان لا اعتد بالحق
 العبد في كل حال وهو المحذور ومن هذه حجة اخرى بحجة ان يقال ان السببية
 انما ادخل في قولهم لتعريفه لانهم يشهدون بسور صافيا وهذا لا ينعقد
 انه يريد عليه ان المذكور في صدر الكلام ان قال في هذه ملزم لجميع بحقيقة والمجازة
 الاستدلال ان الحكم حسيه ينفق الحق الحقيقي والخاص سوى ان سرادج الحق
 كان اربا للملازم بهذا ذنب بعضهم ان هذا من تبديل والعيب فيه ان يقول
 قول على الاستدلال بحرف التسمي ما بعد حرف التسمي مستندا او غير ذلك
 من التفسير لمراتب والتقدير لما يخرج من نعمتي ولا تخفى نعمتي وتبديل قوله الى
 عليكم ولما في اعينكم انتم لم تترك ذلك واعتد الحق العقاراني بان التقدير موافق
 ولان الاتهام بالمذكور اكثر من المخصوصة مثل واحشوني لا احفظكم انما ادريج لفظ مثل
 اشارة الى ان التقدير لا يقتصر عليه كقول من يكون التقدير لا وقعكم ولا تم عليكم نعمتي
 ما ذكر الكشاف في ان لو شلا يكون اشارة الى ضعفها اشارة الى الكشاف بقوله قبل بعد
 المكية لفظ التسمية بقوله بعد التسمية لئلا يكون طلاق لوردة الملازمة
 عليه مطلب التولية والظاهر لئلا يكون انه عليه التولية كما انتمها ما رسالي عنكم اشارة
 الى ان ما رسالي في موضع التعدد ومن اقام البعيت مقام المصنف ذلك ان تقول التقدير
 كما انتم ما رسالي رسولكم والملازم انتم اقام القبلية مقام نعمتي لا رسالي
 جعل قبلهم وجه مسجد منكم كما جعل سور منهم لئلا يكون غيرهم كسبها عليهم
 انه من اعتبار التعدد اقره في سورة ابراهيم لانه التكرار في التعليم فهو اول العلم
 فلهذا قدوم وجهه ما على بعض المومنين ومن قول لوردة ما بارك الله في كسبه عند التكرار
 الجرد لاداة الامارات المجرى لوردة ما على صدره وفيما سبق دعوة امر جميع الملائكة
 التكرار من الامارات وهو بعد تعليم الكتاب بحكمة فلهذا ما انما انتم

الحامى وصلة التي لم اصحابات بين التفاضل فيكم الصلوات من ماني للاسودات وكان القول
كتم التزم على الفعل لان التخليق قبل التخليق عند عدم الفنى في حكم التوحيد والفنى في الصلوة
اصحاب كل من المؤمنين والمؤمنين بين جميع بعد الايمان الصبر عن المعاصي والصلوة واما الزكوة
فخصه باصحاب الضباب واما الحج فلا يصح الاستطاعة والمصوم ضمير عن معصية الاكل والشرب
معرفة قوله ان التمتع الصابرين بالنعمة والاباست والتفكير للاجل ان التمتع الصابرين لان
الصابرين لا يذنبون مرة مرة بخلاف المحسنين عن الصبر فان قلوبهم لا يهيم عن ذكر الله والقلب
الخالق عليه منه عن محوم الدنيا ان كان الدنيا باسرها قوله عطف على شئ وهو اوجه لتذكيره
وهو اوجه لتذكيره بعد اقدم قوله وسر الصابرين كانه معطوف على محذوف اي انذر انما
قال المحقق الصابرين ان الله عطف على قوله وسبيلكم عطف المفعول وكان الاذ قوله ويشتر في قوة
لصين الصابرين فوايا عظيمه واخر الزكوة وجمعها نسبة كما كثرها فان قلت كيف يتقارن
من مع العلة قال المحقق التقارن في محل الزكوة يد اجمع على التكرير كما لم يمتد لتكرير
للقام ولا بعد من التكرير استقارة جمع التكرير الكثرة والاشعار بان الصلوة مع كثرها
في حسب فائدة التكرير مما يستعمل المناظر قوله اي من اعلام منها سكب جمع تكرير على
التكرير هو العبادة ومعنى افاضه السعاسا الى التعلق بجلال الله علامتين بتسليمه والعقود بين
للاضاقه النظم كان عاف على الصفا وما لم يفي الكرم في الكشف بها فها ان يرى انها كما
ربلا ولعله دينا في الكيفية فمضى الجرس فوضعا عليها لتعريفها على طالت الحق عبدا من دول الله
قوله وبما قال الانسان وابن عباس بقوله فلا يحتاج لكشف عن اوليكم ردول يتوقن لما في الكشف وقوله
ومن بطع جركه لم يمس بطع خيرا فخير الالهة يتوقع بانك من تقامير ومن بطع خيرا ولم
بكل فزادة اي محمود لان لا يخطئ يد ابا جركه كما جعله الكشف بطوران لا راحة اوله
ميد عليها من شعرا لله في عدم الصالح في عدم النطق بتركه عليه السلام وسواها ان الكثرة
كلمة عندنا بالوجوب بحيث لو ثبت الجواز قوب وهو معنى الكثرة لم يوجب في ما ذكره

قراره ابن مسعود ومن طبع بحران اللذين يتفقون كاختيار اليهود عدل عن عبادة الكثرة
 من اختيار اليهود مساوئ مع النعمان وايضا وكذلك فعل من بانه قولنا انزلنا من السماء
 بقوله من اللغات المتشابهة الى قولنا كالايات لئلا يظن انهم احكام القرآن من غير التفسير
 والرحم علم يقيد قولنا وانزلناه من السموات بقوله في التوراة كالتوراة لانه لا ضرورة الى التفسير
 لم يقيد قولنا وانزلناه من السموات بقوله في التوراة كالتوراة لانه لا ضرورة الى التفسير
 يكون المعنى وانزلناه من السموات في القرآن من بعد انما هو في التوراة وفيه كونه
 عدم للاعراف بانه في مشدود قبل دخول القرآن التوراة قال المحقق السقاوي في تفسير الكشاف
 والاسرار في التوراة في تفسير النساب لغير ابراهيم والهدى بالهدى الى انهم لم يوصفوا في التوراة
 القرآن واحكام كاشف حواشي بانه ان من بعد متعلق وانزلناه ولا يستقيم الا على ذلك
 بناء الذي يحكمه اختيار اليهود ولا القول واحكام وهو متعلق بكمول مستقيم في التوراة
 عرفت مع كتمانهم وانزل في القرآن ثم قال يايت الغافلون اني قد انزلت عليكم الكتاب والفرقان
 الا انتم لا تتقون لعل يتبين ان نعمهم انما هو بهذا السبب بل انما هو بانه لا يفي احوال النفاذ
 يتحقق فائدة السبب لعلهم انما هو في مركز الغافلان البقراسم الاشارة بعد تصديق المشركين
 بالادعاء يدل على ان المشركين لم يصدقوا به فبذلك لا يثبتون باسم الاشارة اعني
 عن الظاهر لو كان محسنا من فائدة السبب لا الى باسم الاشارة المعقود كذلك ثم قال في
 الله اياهم ابراهيم عنهم وقرهم عن الرحمة مع لقن الاعمال والوعا عليهم بذلك في
 الاصول بالذي مافي بينهم فذلك الاشارة الى ان يترافى الفاعل مثل قتلان الخوف وان
 على عموم اذن الله عنهم من نعمهم بل غيرهم بل ان من لم يثبت من الحاشية مستقيم مع
 قبل انشاء سطح اقبلوا لكم فيكرادوا ساجدة ايضا عن بولاد ونام هذا اخص من قال
 هو مخصوص باللعن بعد الموت وخص السالك بالموت حال الحيوات فائدة الحق في هذا
 بانه جعل ما يتعلق بالعباد فيلزم للكل امر على التحدود ما يتعلق بالجنسية وسمية لان

على استقرار النيات والاحكام على العموم ونحو ذلك على السابق وقوله من بعد ذلك
ما اورد ان من الناس كذا ولا يفرقهم ومع ذلك يورد ما سبق من ان الناس من لا يفرقهم
غيرهم خلا لخصيص لا يجعلها مخصوص ببعض ورفق وبذلك يجمع ان يكون بالمعطف على اللغات
القرينة وحصل ما هو من في اللغة فذكر ما عقده اسمي يحمل من النيات وكما يدل اللعن على الظار
يدل الموت على الكفر اسطره وطرقت اليه يعني فالاولى او لا ينظر اليهم ليعبدوا او نظر بعضهم
شاهد من قبيل محذوف دلالة لقال يحمل بغير قوله او لا ينظر اليهم لانه مقدره بنفسه وان ذكر
دلالة تيار من نظرون بمعنى الاسما وقوله خطاب للاحسن الادخل في الاسطام مع
انه متعاطب للثابتين وانتقال من جريم عما تاملون مع رسولهم الى جريم من ساطع
الرب حيث يفتون وداره يقولون حري من الله وحيث بين الله وشار الى وجه الفصل
تقرير ما بين الله وصف الله واحد للثنا وكبره وهذا قال الحق التقاراني من الله ان
في قولنا سيدكم سيد واحد من تقرير السادة باليس في سيدكم واحد ولا سعدان يكون في تقرير
القول اي قوله لا اله الا هو الرحمن الرحيم فهو في مقام بيان التوحيد بمنزلة الامر بالتقوى على
الكرم وقوله اي المسحق للعبادة اشارة الى توجية الحكم بالوحدة مع عقده الالهية ويمكن
على ظاهرة بان العبد المحل الحمد لان الكل يعبدون الرحمن الرحيم ما بين انهم يعبدون العباد
الاله بحساب فاعطاء في طريق العبادة وقوله الرحمن الرحيم كما يجمع ان يكون كالحج
ان يكون باناء وايضا ما لذلك الواحد ولا دعا قوله وما سواه ما علم او منع عليه التفرق
لست نتمه وتدل في دفعه السداد لا يفرق بينه وبين غيره من لولهم للاعداد واللائمة لكل حور
ولما نه علم آخر ونحن نقول ما من موجود الا بالبرهنة في نظام العالم فهو من فم بالنسبة الى الكل
حيث هو كل وان شرا ما بالنسبة الى البعض والنفقة والنع عليه للاحتياط لهما لا يحقق في الله
فانما قالوا فخر ان القرآن للاشارة الى سبق حري من الله واحد ولا اله الا هو عليه
ان من يجعل لاله الا هو منفعة ثابتة لاله وبيان ايضا محتمل ذلك وان الاول لا

الشيء فاقبل بغير التوحيد وشاره الى ان التوحيد الرابع العبد بالكون من دليل فقال
ان كل خلق السموات والارض بغير ذات باية العلم هي التوحيد لا الاية المله والاراد بغير ذات
بغير ذات تلك الالبان بان يكون الخلق من افعال الى الاية كما لا يخفى على الفاعل بالعبء من ذلك
فحصل هذه علامات الارشاد او الفاعل بعرف بهذا القدر المتكبر بغيره ولا نظر ان
المقصود ما يفيد ظاهرا ان العلم هو خلق السموات والارض بتقديره والارض واحدة وحصل
الليل والنهار متعاقبة وجريان الفلك بالفتح دائما مع ان المتعاقب منها العاكس
وانزال الارض من السماء على وجه كمال الارض مع انه يحصل ان نزل بحيث نزل على ما فيه
سرد ذات على وجه كمال الارض مع انه يحصل ان نزل بحيث نزل على ما فيه سرد ذات
الارض وحرم تراجم في ارض واحدة والشارع فيها بحيث لا يمكن ان يكون واحدا وحصل
على وقت المصالح والسياسات بين السماء والارض بان يكون عليها كما طرق واحدة
ينفعهم اذ بالذي ينفعهم انزال الى ان كل ما يصح ان يكون مصدرة لغير موضوع هو لم
بكونه مصدرة لغيره من صنفه فاعلم انما هو في ذلك ما لا يخفى عليه من ذلك ولا يحتاج
تأنيث صنف الى تأويله بالنفس وتعلم بصفتين على الاصل يريد به جاز ملك بصفتين
يكون غير ذلك ككون اللاتم في زمانه ذلك انه اختلف في ان فعل ذلك على نحو
بصفتين ام لا يجوز قبل جاز الجواز ليس هو سره صنفه ولا اصل السكون ككثرة العلم
نوع ما من صنف السكون وحصل فلا يجوز ولا كحقيق في هذا الصنف قبل وكل جازية الصنف
فهل في السكون دار على الاصل كما السكون فاشارة بقوله على الاصل للارجح بهذا القول
تعارف ان قراءة الصفتين لا يخص بالواحد بل لا بد من تأخير عن قوله او جميع اي جني جميع
و فيه محج غير واحد عند المحققين لاشارة الى ان في ذلك لم يجز ان يكون الواحد
حاصل بل يوجب لا يحسن الواحد او نفوذ مشترك وضع هذه الواحدة مرة مجموع ان غير ان يكون
لفظ اخر ما صلا من الواحد بغير اشارة الى القاموس الى هذا الاختلاف والتعريف

على ما كان عليه من الرأفة على كل من فعل هذا ملكك جدارا ولنا وجه آخر في غير ذلك في
 الكتابين فكل واحد منهما مطلقا لا ينفك عنه ومن الناس الذين يسمون بالمتكلمين على
 النسبة التي يكون فيها غطر في الاول القديم قوله بانسان على قوله بعد موتنا لان شجرة
 ونسب من العطف على قول العطف على بعض مع ان الكشاف جعل المختار الاول وسما
 المختار الثاني وكما اختاره بان العطف على بعض اصح الى تقدير الجوار والمودر العطف به الى
 مع كثرة الدواب فيقسم بالارواح والارواح في الجاهل من الاريا المعيشة ملك الكثرة وتحتاج الى
 على زائدة في الامتيازات لان في هذا مقال يستلزم كل واحد من تلك المستوية بناء على ان تقدير
 وجود ليس مبررا بالضرورة ان الكلام في العالم السبعين مبرر ويكون ذكر الجوار
 وجوده كالتاثير وكما من بعض ان يكون لبعض لان الله تعالى لم يثبت الا بعض الارواح
 بالنسبة الى ما في قوله على ان ان ثبت الكشاف وطبق في السماء ايضا في ضرورة بعض
 قلت عند تقدير البعض ينبغي ان يقول من دابة في فائدة انه ادخل قلت كل الاماظ من
 كما انه قال بعض كل نوع وكذا ان في الآية ستمائة شرف على الكلام سماع شرف علم الهند
 من الناس من يجد من ذلك اي متبادر من الله تعالى المدخلت قوله كمنهم كمنهم
 على انهم انما قد رافق كمالا لا نراوا الله بل محوره مع الالهة دخلت مما ودين الله
 يوجدون الله عند الشرايد ويقولون هؤلاء شفا واما في وقت الزمان فبقوله
 جميع وغير الشرايد فيصونهم على ما فهم من الكشاف واختاروا فيه بقوله وذلك لعدو
 من الغنم لا افرح بما ان الله لا يصنع مما قد وساعد من محبة الله اذ لا يحسن
 مع طاعة الارض في قوله بعد من الارض كالتنقي في تفسيره لا نراوا بسبع في قوله
 الثاني واما ما مضى الى ما يراى من بعض الكشاف بالاشغال لاجل هذا ما بين
 ووجه من مع العادة لان التوراة غير ظاهرة في الداعي اليه وان وجه الحق في العادة
 بالاعتبار لانه لا يكون الا باسم الله لا يجوز لا معاراة من الارض ولا ذلك

[illegible]

كذلك على ان الخطاب الذي في الكلمات او عام ولا يظن وجه التكرار في المحل العفاري في
شيء من يكون لا يرون بدلا منه كذا اذا تراءى في وجه لا بد من البديل فان القوة
في موضع بدل الاستعمال من العوارب وفي جملته من المجرر الشاهد من البياض بالاحجى
بوتى من الضمير الجواب المحذوف اي لو اسامه خطيا لان القوة للدمع وان شديدا العقاب الكاذب
وفي فصل الجواب وتعلم من البديل الذي هو او تير الى البديل منه بدلا كلامه وانهم منه جاز
القول بل لا يتردد في جواز البديل من جملته او بدلا من المفعول به بل يعملان يكونان على ما يكون
فيه من تفرقة ايضا ليعلم منها ان جعل لان مقبوعا بدله القراءة مطلقا فعد عقل عن قوله
يعتبر بان بالكسر انه رافع جمل قوله لان التثنية التعليل ولا يخفى ان قراءة كسر لان مخوف قوله
وقيل عطف على تراخي تكرر ما بدلا من ان اراد العوارب من لا يرون العوارب ليس في نفسه
فايكة وانما لم يلتفت اليه الرخصي وفيه ان البديل الوقت المضاف الى اللاميرين والمبديل
الوقت المضاف الى اللامير واحد وليس يفرق بينه وبين البديل الوقت المضاف الى اللاميرين
نريد العوارب ثم فيه مرر بلا خطا العطف قبل الارتباط ولعل في الاول والعطف مع الكسبة
منفصل في الاستفهام لا عاجم الى ضمير سبع التثنية حتى لا يفرق بينا وبين العطف مع العطف
كفرهم او سلسله هم قوله اي ليست لما ذكره الى الدنيا فقولهم سال ما جعل الله والمجسبات اللطفا
لما ذكره فاعل الفعل المفعول العفاري وانما سموا ذلك لان الاعراض منهم في الاعراض العفاري
لا يفرق بعينهم لانهم في شغل متاعل وهو لخصايل وعلل في قوله العكس في تركها
لان اللاتعاضد تراءى في الآخرة لم يكن لهذا المصنف من بل يتبع ان يكون هذا من المصنفين
ما قيل لان احقر ان تراءى في الذي استقر على البناء والمفعول والعرض بان هذا يكون كسب الاول
لبدول الآخرة وفيه بطر هذا كلامه وجه الاشكال منه لا يصح ح نسا ومنهم كما مر واعتاد ان العراء
كان من اللاتعاضد على تراءى القراءة والاشكال في ذي الاعراض على منبهم بان لا وجه لعنه وانهم
منهم في الدنيا بعدول الآخرة الذي لا بدل فوجه النظر ان العبر لو عنهم لا ينطسهم ولا يفرقهم

[illegible]

ما لا يتعدى رتبة حبيب عليك انه يجوز ان يكون جلالا لا لا من الطرف ذلك يكون غير متعلق بان
بقدره فعلا ما انما انما بالسطوة الشريفة فهو صحيح للحال انما الشهادة المستمرة اي لا تكون على
استلزام لعدالة الشهادة الكاذبة ورواها ما سئلته الشهادة اما جلال فلا يمنع منه وانما جازم في
بالجلال والجلال دل عليه فلا يرتجى قوله او الجلال دل على الاول ويمكن دفعه بان الجلال ما كان شيئا
في الشئ وجرت الاكل بلا شهوة صادقة ما يعرف بهذا الدية اي يفيد دابة في اتباع الهوى للذي
الخطا ان رما به هو الانسان الى الطاعة اليه وسئل به الى الفاعل في حقيقة تشجع له في الطاعة
ويعطيه من العصبية لم جعلت صفة القار كالتا عليها والوارث المضمون ببدل بالهجرة بكفها
في احدث اجرة قوله ولذلك كما وليا في قوله او لياهم للطاعات ويحتمل ان يكون متممة وليا
بالمعنى في مع الولى للدين كقوله واصل قوله بيان لعدواه ويوجب المور عن الطمان بيان وجوب
الحر قوله انه لكم عدوا مبين وقوله اعادة ما لم يكن بيان وجوب قوله في الغرض في الكشاف وهو ان
قوله ان عاصي ليس من قوله الامر لم يشبهه لغرضهم اشارة الى دفع اشكال ذكره لكن عليهم سلطان
او الامر يقضي العلو وجه الذي ان الامر هو الرتبة القياسية وهو اسم ويمكن دفعه بان الامر لا يستعمل الا
للعلم بان المراد للامر بعد اتباع خطواته تكون امره الفاعل ومن قد كسب من العباد والفادون
قوله فيه دليل على الحق من اتباع الطعن واساس من لان العلم تقابل الطعن فالطعنون مشرع يفتي
ما لا يعملون فادركت الاضطرار لا بد من كون المحبة تانيا لغير الامم لهم وليا لا على المحبة
متأخرة الطعن وفيه وجعل الحكم الشرعي لا اجتهادى بقوله ولا يخلص من ذلك انما الاقل العلم على العلم
معتصما وحكما كغير المحبة فان الشايع جعله في حكم اليقين دفعا للوج قوله ما وجدناهم عليه
الكشاف يدل على منع ما وجدنا عليه اياها وقال الحق العصار اني اذا سمعتي من الدليل او ليس له
منه آخر فغير انه لا يقتضي الكشاف القوي على ادواه حتى يفي منه عدم اشتراكا للفظ على الدليل على
اللفظ يقال الي معنى ديد الله ليعمل ويعد في مقامه ثم لو كان اللفظ مستقرا فلا يصح من
الدليل وكان ليعقضي ترك الدليل لانه مقلد في الامم لا محقق كالكشاف وقيل في طائفة من

اليهود وما دهم من النسخة المذكورة في الكلام والى اقوله قبح ان يقال ان الله تعالى
يقول في التوراة فكيف يعجز قوتهم بقوله او لو كان لا يعلم الا يقولون شيئا ولا يستدرون الا ان يقال
انهم لم يعجزوا عن تعذيب التوراة او لم يعجزوا عن تعذيب التوراة بل لم يعجزوا عن تعذيب التوراة
ومثل داعي الدين قوله تقديره في الذكر والملا فالراجح تقديره المضاف في المشبه الى المقصود
والذكر فالظاهر ان الكلام عليهم لا يحل ولا يحل ولا يحل ولا يحل ولا يحل ولا يحل ولا يحل
قبل الوصول الى البنية تأويل قبل في اوجه قد اشار الى التبرجح بتقديره المضاف في المشبه الى المقصود
المشبه به وعدم الاتقان بالتقريب في الاحتمال والاخر لا يشار الى وجه اختياره في المضاف
وجوز التوجيه المستفاد من حيث قال ولكن لا يتبادر قوله الادعاء وهذا لان الاسماء لا
الاولى بحل ذلك من باب التمثيل المركب الى التسمية المركب دون الفرق فانه لا حاجة الى
سواء للاسماء بل يكفي مشابهاة ما جال اليها من في عدم التعمق فان قلت لا نقصان في حله كما
بل الفضل فيه فكيف يتقدر به من اختياره في المضاف مع الله استناده عن التسمية
في تقديره المضاف فكيف القابرة تحمل الكلام محتملا للتمثيل المقرر والمركب فلو لم يقدروا
ولم يثبت الكشاف والمتمناه في تقديره على المركب قال الحق العبداني الحق متمسك به
لذلك ان لا يظلم ان يكون لكل ما في التسمية به فكم ما ذكر في التسمية لانه لا يسلو لا يذكر في
اداء المظهرين لا لا دخل له في التسمية ويمكن ان يوجه النظم ما يقتضي من التقدير وبما حدة
عادند او ما في جعل مثل الذين كفروا في جواب من يدعوا الى الاسلام حيث يقولون مع
وجدا عليه امارات مثل الذي يتفق بالاشجع والمادوا وتدلوا ذلك ان الله عز وجل يقول
مع محسب كذا في الكافرون لا يقتضون الا لا يقتضون الا لا يقتضون الا لا يقتضون الا لا يقتضون الا
يوجه قوله ما دمع الامر على التماسين كافي فلو لم يثبت قد سبق بل ان السامع يربى في قوم
جرموا على انفسهم رخص الاطعم والمأكس فكيف يمكن ان يكونوا في الامر على السامع كانه
العبارة بغير اللفظ لا بخصوص المورد ومن يقول ما امرهم بالكل الكلام الى الله تعالى

أجماع الشفاعة دخال الكلام فيما يتعلق بملك الكف فكان لكل المحلل الطيب من حيث هو
 ولما دواؤكم لا لدواي لا يتعد القياس على المستخرج اعداد الامر بالاكل لتبطل به قوله فيكون
 للعدو من حيث هو كغيره من غير ان يعرف من يعرفه مباحث الاطباء قوله فان عبادته لا تتم الا بال
 شكر لا يعني ان يوقف تمام العبادة على الشكر لا يعيق تمام العبادة فيه ونحن نقول على الله
 بمصا العباد في شياشارة الى ان الشكر يوقف على التوحيد فاحرم عليكم المنية على بناء القائل في نفسه
 والميت منسوب الى القراوة دفع المنية عما انتم وما جعلها من حرمه لا كما في قوله من ذوقه وقى حرم
 غير لا يجرم لكم على ما بين القراوة من المنية فلو لم يكن فيه تركها انقضاء او ارجاها الوقت منها
 لا اختصاص بالمنية لقول الله تعالى ومن مات بغيره وكسبني الشرح حيث قلنا مما لا بد عليكم
 احدث مستأودان فخرنا من غير الله لا تضيق خبرته ما لم يجعل باسم الله فالعلم من الله فانه
 اسم عليه في تناوبه بل وبما لم ترك الاكل فلو قلت للواد فقصر خبره ما يتحمله لا مطلقا او احصر من
 محال الا لا اختيار في الكلام حذف والتقدير ما فهم عليكم المنية والدم ولم احسنه وما اعل
 غير الله في حال الاختيار بغيره فمن اصطر الله وللأطوارن هو اصفاني باضافته الى ما هو عليه
 منها من المنية في الكفار ومنها من السنة والوصليين والهام ضيق الفقر انراود وحليته لا ان
 بسبب بالانكسار غير معلقا عليه فكانه اكل النار في القاع الاكل النار كور عن القاع الاكل
 ما هو منه كذا في ظاهره في النار في الشبه ان كانت اكلت وما يشهور في الجاز في النار
 كان المطلق الدم على السبب من الموت فلو اكلت وما الى ذنب ان لم اكل من الروح من
 اي ان لم اكل من حره اي بوجه الحكماء عليكم بعبدة نوى الفروني جانيه وهو الحكماء في
 كذا من الطول العنق السر الرأى في الخوف بالهجرة الى محل ما فاق من الفرة لانه اذا وجدت الفرة
 يكون ما فيها منها فلما من وجه غلب اكل الدم ان اكل الدم عا عند العود من سفر على صبي
 فورا ومن في بطونهم ملا بطونهم قال المحقق العنقا راني بدلان ببيان الحاصل المعنى والما تصف
 طين من الطين تمام على الاكل من غير ما يحصل في البطن ويعرف شعاعه ما يحصل في

مستندة على ما في التوراة من قولها اني اضعكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم
 افعلا الباطل حياتكم عن عصية عليهم لما كان في الاداة العصبية طرأ الاشارة فلم يكن حراما
 تنكح النساء قال في الاصل عبارة في التوراة ترفيض والمواد فيها عليهم بل بحجة فذكر في الكتابات واما
 في التوراة من قولها اني اضعكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم
 اخذ هذه جملة ما في التوراة من قولها اني اضعكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم
 والكتب من غيرهم فلذا قال الحق البصائر في الاختلاف ما عايد الى جنس الكتب حيث يحيطون به
 العوم ويحيزونها السبب للحداب من قولها اني اضعكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم
 على تقدير من يكون للاختلاف يحمل التورية في القرآن بالاطلاق لظاهر لانهم كفوا بالقول والقرآن
 لان الكفر بالقول كونه في التوراة من قولها اني اضعكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم
 القول كما قال الكتاب ان كتمانهم صا كسبا لاضلال المستمعين او لولم يكتفوا بذلك ولم يباينوا
 ذلك بكفره الماهر قوله في خلقه معنى كلفوا او اختلفوا انهم عملوا للاختلاف على التعليل
 كقول محمد بن الحسن من المحققين ذلك ان جعل تلك الشبهة الى مشتبا واختلفوا في التورية فاهم
 صاروا لما تحفيف والتحليف في التورية ومما تورية اودا غير تورية الا في التورية
 الكتب لكونها في التوراة من قولها اني اضعكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم
 الحق البصائر في قولها اني اضعكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم
 ذلك بل فيه كمال الحق اشارة الى القاضى عقله في مقصده الكتابات في قوله اني اضعكم في ارضكم
 وليس بذلك بل اى ان نفى عمل ان قوله على حش بالبر لا يقضى بكونه نفى كمال يكون معنى نفى
 التورية فدا من اراد البصائر والقرآن يكون للقرآن والمبهم ولا وجه ان قصد الكتابات بغير
 الاشارة الى توجيه نفى عمل التورية الى الباطل لم يفت اليه القاضى ان قوله ولكن للبرين
 لا يلائم ذلك بل جعل البر في الباطل قال قوله في قوله تعالى اني اضعكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم
 انما هو على البر القليل وجعل نفى القصر في الآية من حيث البر في قوله اني اضعكم في ارضكم وادخلكم في ارضكم

يكونان للفقير فانه لا يعمل الفقر على قراءة من دفعته فهو انما يحصل اللام للفقير
اي ليس كل فقر في الفقر والغريب بل البحث عند من يقول عمل للمعنى وليس البرزوايه جانب من
الجواب حتى يوجب الزرع فيه والمحا فله عليه البرهان والابان بالقدرة والبيان بالاعمال فله
فالقول ان كان مقتضى اللب ان لا ينفاد ولادة فله ينبغي الزرع فيه كونه قبله الا ما لم يكن
بالمرور للقدرة ولذا يقطع نفع اليهود وغيرهم المؤمنين لمسلمين فلهما تحويل القيد قرار او كونه
للمشاركة في تأويل البراءة لوجود الفقه المشهور جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل ومقتضى
الخلق اكبر على الباريد عني ان من البرهان كان فلهما سائر في حذف المضاف قوله في المراد
بالكتاب كمنسب للقول من الحق الصغار في يد اداد رطل ما يروى بالكتاب في قوله اختصروا في الكتاب
لشأنهم اجروا الكلام وحسبني احتمال آخر من سواراة التوريه دلائل منها في هذا المقام تلك
بالنوعية لوجب للابان محمد والقولان واحقاد سبب التوريه اي يجب كمال كما قال عليه السلام
يا سئل اي الصدقة افضل ان توربه يورثها الجارى ومسلم ان مقدمه وكان ادعوه فلهما رايه
ان الانبأ بحسب الكمال ليس عبارة من ان افضل الصدقة وصدره التفضل اسبغهم من كونه
صدقه افضل من صدقه الكرم محال يجب لئلا يكون قبل الناس عن محولة وحاله للزلف
على الموت كما كشف عنه المحققون كما ان يمدح حاله للاحتياج كما قال عليه السلام افضل
خدا على بل المراد الدم المولد المفقون بين الحديثين قوله لان اياهم انبأ حبيب الله
السبل يرشاهم في مقدمه الرغف السق ومنه الرغف الدم السابق من اللانف ومضى
السبل دماء ان المسافر اغرا الضباب قوله في الحديث سمعت ابي كاه كل مدبني بع اللانف
اشاره مع الركوه وصل شمس الركوه المحقوق المعقده دلائل في المال حقوق للتأخره فواد
المنقول بعهم او اعاهد ولا في جميع ارضيه عديم ونصيب للصايرين وحسب يكون من
كجاء على خيله ولكن البر من امن بالقدرة وحذف هو المقدر ولا يجب المشهور بالنصيب او
الزخم على اللوح لحي الصفات المعقده موعده ولم يزد ذلك مبدئ في المعطوف ولما اعداه

بين هذا الموضع لا بعد ان يجعل اولئك اشارة المخصوصين بالفتح ويكون لهم العبد والحق
فيهم او ما والى العبد في مدحهم وبالحكم فيه تعريف ظاهر الكاتبة الكافيه في المدح والبيان
التي لا كفوفه اليه الى ان الامام جامع جميع الكليات الانشائية وشارعهم عليه السلام
من عمل بهذه الالة فقد استكمل ويمكن ان يكون حديثه اشارة الى ان الالاه لا يعمل
الالاه على ايمان من لا عمل له مشتمل على العمل قوله وكان لا يجد ما طول في الكائنات طول
الفضل وتوهم رابعهم ان ملكا نبيا واني العواج وفي الحديث ابراهيم ان سبأ واطراف ربيعة سبأ
واعمى نبيا واداء مثل سبأ وادامكان الرطام عند العاقبي كانت كما يواضع او ان
في كتابه يعرف من الكاتبة من نبيا واداء كانت اذ لا يفصل احد من انفسه على الاخرى
العقاص والمعتقود بيان عرض الالاه بعد في مفهوم الجاهل والمعتقود من ان لا يكون العبد
الكرسى لا احتصاص ماصلة ان محققين هذه التلات الاليات مشادة عند عبده واني
وانه لا فصل لا عدى العبد في باب الاحتصاص على الاخر لا يحضر من الاحتصاص عدى غيره
هذا كان الالاه في الدليل على ان لا يقال هو بالعدد والتركيب لا ياتي كما لا يدل على حكمه هذا
قوله كما لا يدل على كس لشيء الى دليل اخر على ان المراد ليس مفهوم الخ فم هو انه لو كان المراد مفهوم
يجيب ان لا يقبل العبد بغيره اني بالقرآن لم رب به اجد وربا بجانب عنه باهم بغير مفهوم الخ
لان مفهوم العبد بغيره قبل الالاهي بالانتي بطريق الاول ذلك ان يقول ليس مفهوم الخ
مقتضى الالاه فيقول الذكر بالذكر وترفع يانه لم بغيره لا الالاه قبل الالاهي عليه قبل الذكر لشيء
فان المفهوم بغيره مشتمل على قوله وانما منع ما لك لشيء قبل بغيره سوا كان عبده لا عبده
لا ياتي على الالاه سوا هو بالحق ان يكون قوله قبل بغيره بغيره ما منع ما لك لشيء في الالاه
بالعبد ولم يمنع قبل الذكر الالاهي وفيه تحطيم الكشاف حيث قال وهو عمرو بن عبد العزيز بن
البصري وعطاء وعكرمة وهو من سبب ما لك لشيء ان بغيره بغيره بالذكر الالاهي
احد هذه الالاه ذلك ان عمل مناهم قوله لا روى على اي من من قبل بغيره بالعباد كما روى

طلاق الاله من جهة الاله من جهة اخرى
 بالعباد بالاسماء والصفات على الاطراف لا ياتى لا يقطع بطرف العبد طرف
 خورق ومن علم دلالته ليس هو في نفسه كذا في حيث قال من سجد في السجدة والسمي
 والنور هو من سجد في نفسه انها من نور النور والنفس بالنفس وبجوارحه لا يصح ان يكون ناسما
 الى هو كذا كلامه على كل النور المتعارف في النور يقولون ان الحكا كذا ناسما من شريف من قبلنا من نور
 المنصور المتعز لم يكن في كذا ناسما فيه بل هو في ذاته النور المتعز حكما في هذه الاله لا
 فيه زيادة حكم او دونه بان في هذه الاله اشتراك المساواة البقاء العاقل والعصا من العنق
 كذا في ما وني العنق ليس في متعين المتعز قبل ذكره انما قبل للذكر كذا في قوله
 لمن احب شيئا الى شي من العنق لان هذا الاله كذا في الكشاف لكن في القاموس في قوله
 ومن زينة ترك عقوبة ضيع ان يكون سمي مفعولاته ولما ذكره فهو مفعول مطلقا
 مع قيام مقام له على الاله مفعول مطلق للفع و هو مفعول من قبل ان سمي الاله
 كذا في محلي تكبره على التعليل بالعلم قوله ونا يدبر اي ناسم وصف بالعلم الاشعار بان النور
 كالنور العام في الاعتقاد المقصود من قوله قال القائل عرفت عن بعض الاله كذا في بعض
 الاله عرفت ولا سعدان يقال انه ان الاله والعنق من الاله كذا في العنق المطلق الذي هو
 العنق من الاله والدينه فانه ليس فيه اتباع بالمتحرك والاولا والاحسان قوله وذا في العنق
 الاله في الثانيه وفيها من كذا في السلام لرق انه وبعدها عليه لم يكف بالسلام
 العنق من الثاني الذي فانه في كذا في السلام بالاله العنق بالاتباع بالوجود
 من غير انما في الاله والدينه المحرور الثاني ذلك الاله من الاله كل منها الآخر مطلق عليه
 فانه في كذا في الثاني بالاله والاحسان قوله وفيه دليل على ان الاله احد معتق احد
 والاله الثاني بالاله فانه على مطلق العنق بشرط في العمل ايضا والقابل ان يقول
 الاله بعض الاله في كذا في العنق لان الاله من عرفت عن الاله وعند من لا يحل

انتهى القول على القول بحق العفو بدونه في القائل قوله ان الحكم المذكور في العفو والذمة وكذا في
 الكشاف ايضا طالع في جعل ذلك اشارة على التماس العصاص والذمة هو التماس
 خبر من الامور سيما بين الذمة بين العليم والحق انه لا يستفاد من العلم على ما هو بينه وبين
 المطلق والذمة والعفو ولا يرد فيها الا بالاموال المطلق العفو وانما على ما علمنا حيث ذكرنا في
 من العفو والقابل العفو المطلق فغيره بما والى العفو المطلق فيكون بالارتجاع هو الملاحقة
 كلام في غاية القضاة والبلد في الظاهر انه لا يرد في القضاة عرفت في الظاهر وكأنه لم يجعل
 القضاة في جمل من الملاحقة وعليه المحتاج في قوله نوع من الحيوان العظيم تشارة الى ان
 النوع العظيم وجعل النوع العظيم مثل وحين لم يجعل التنوين المخصوصا على اولى الوجوه
 الاول في التعظيم بناء على الوجه الثاني كما فعل للكشاف احوال من التعظيم وقيل على الاول
 فيه اشارة الى حروف الصفات والقدرة وكلم في شريع العصاص او علم العصاص وعلى
 محتملها اذ ان العصاص ليس حيوانا للخص من قبل حوله باعدها كمن جعل العصاص
 على ما في هذا النوع من العصاص اي العصاص في سبيل من الذمة والعفو حيوانا
 في حكم العصاص والقول والذمة اعلم ان العصاص

المقصود من اولى الاجلاد في الشرع مع العباد
 في الدنيا اولو الاولاد منكم في المحافل على المقاص
 قوله كنت عليكم ويا فضل جفي والطرد
 لاننا لكوننا شائعين على النورس اصابنا الى السيرة المذكورة المينى من طرف العباد والام
 الى الدين والادريس بعد الناس من هجرة
 لعلنا نتم دخول نجمة النور وانا قال كنت علىكم اذا حضر
 الموت قال لا احضر احدكم الموت كتب عليه كاتبة مفضي الظاهر لان الوصية لم تفر من
 على من حضر الموت فخط بل عليه بان يوصى على الغير بان يحفظ ولا يبيع له قال عليكم

الى ان ليس بغير ما يحسن حفظه وقال صرح احدكم لان الموت لصراحتي طبعه بالاجزاء
عليهم اي صراحتهم وظهر لنا انه كان اشار الى معنى المكشوف ولو حصل المصروف في المصروف
لا يستغنى عنه اي يجب على طاعة الموت وادركه بحتم ذلك فتأمل لما روي عن علي لا يخفى ان
المروي عن علي وعائشة يدلان على انه لم يتسبح الآله المواريت وفي المكشوف ان رجلا اراد
الوحيدة ولم يخال وادرج ما به وما وقعت ما الذي فيه فصلا وبعض ذلك انما امر الله
على ان المواد اراد امر الله بوضوح فما علمكم بالملك فقال عليه السلام في ذلك انكم ترون بعضكم
اللاه لانه لا يتبدل ما ان المواد بالكره ان الكسرة لا احتمال ان يكون على الفضل بنسب اللاتمة وتكون
فلهذا الفضل اي ترجع الذكر مع جواز التثنية في الفضل فلا يدرك ان التذكير لا يوقف على الفضل
الا اذا كان التفاعل هو انما حقيقة وقوله او
التذكير لم يردم التباين بل هو ويمكن ولعل
مع الفضل فلا يدعى العمل الى التاويل
افهم المكشوف على ان يراضى
الغرض عليهم
الاول
بما انما هي في المصروف لا يستعمل في تحقيق ما ذكره الرضى ان المصروف
مع من المصروف لم يطر من البين للراجح كسب المعنى لعله بالترتيب للآن
هو ان يفسر في هذا الوقت وهو بانه صرح اي ان صرح البنت بهذا الرواية وكان
من الاماني حكم لعدم صحة روايته بكونه موثقا عام من مرزوات الشروان في صرح الرواية
لما رآه الى ما قاله الرضى انه روى من يفعل غير ما لم يكن شك ولا يمكن توجيه الشرح بما من قبل ان
ان من الشرحين اسما لك فتقدير الكلام فيك الله عز وجل لا اله الا الله في الشرح عليه حيث
يقع ترك الغاء تغيير الفعل وحينئذ يفسر لان المفسر في الحكم فقام حكم فيكم

انما هو الحق فيقول وكل جرد و قوله وكان هذا الحكم في يد الحكماء لان هذا هو الحق عندنا
 يقول قبل وكان هذا الحكم في كانه اشعار بهذا الاستطاب الى هذه الشهادة فما علم كانا في العلة
 يكون كالي عيب تاويل هذا الشهادة بعلمهم القبول بالسمع قوله والحديث من الاماكن ومضى الاماكن
 الى آخرة فيه او على الكتابات حيث جعل الاستنادة بمنزلة المتواترة لغوياً بغير العلم بالامانة
 والمشهور ما اورد عند تحقيق كذا لا يقبل الشك فيه فلا يحصل الحق على انه قبل من قولنا انما
 الاتجا من الشكالات على القول باننا لا يارض آية الهاريتش برحمة الله تعالى من الاماكن فلا
 فلا يدع حكم الاية الا على من باء الامانة من وعلى قوله سمع وانفس العروق بان شير على
 ذلك معاد لا يبره انه جعله من كونه يتداهم معاني حتى فيكون من قيم التوكيد
 من وهو صفة عامل المعقول المطلق في هذا اتمام لو كان ككتب عليكم وحياتكم بالحق
 الطلاب الوحيه على انه يستقيم بخلق على المتقين يرج فالتصواب انه يحق الواجب يقول
 لو جعل على المتقين فاما في وحيهم قوله فمن يبره غيرة من الاماكن والشهود بعد ما سمع وحصل العلم
 ونفق لا يجعل من يبره بغير الشهادة فسر السماع بالعلم المعنى يستعمل الوجه للامان الوحي لا يبره السماع
 عن الوحي كالشهود بل بكيفية العلم الى وجه كان وليس لك ان يجعل السماع عن غيره وفيه ما لا
 قوله وقد حصل فكر المعقولة انما في بطلانها لا ساسه في الاشتم وكذا العقل في شتم انه لم يكون
 من حيث الاشتم ولا كفي ضعف بل كمال المعقولة اتمام لمراد المرجح فاسم احد الاماكن كمال اليعا
 كمال الوعد كمال ذلك ان يجعله بعد المعقولة انه الوحي سمعه واصلامه سمع فتواتر الحواس
 الواقع في الاشتم يقال انه ما لولاي ودون في الاشتم واما في التشديد بغيره فاسم الى الاشتم
 تطبيق على النفس فان لا كملت طايت قوله والاصوم في العلم لا ساكن على العلم
 بشراب والتمكاج قوله العلم معون المعاصي فان لا يصوم بكثرة الشهوة والى في سبيلها ويجعل لك
 يكون المراد ككتب عليكم انصيام ككتب على المؤمنين من فيكم بين او وسط العام الوحي دون
 اولياكم سمع من قوله وكان في صرحه اولي بالسلام لكونه عبادة شامة منكم كثره فلو

فقد ارض بعد عشرين الف سنة من المظلم واهل الحكم كان لصاحبه الفقه والفضل
كان للصوم واما بعد اكثره في حديث عبد الله بن الزبير واما ما بالكم كسر ورون للاسم
فيها غير الصيام وفتح للفصل بينهما الفصل بالاصح وهو ما كتب على الذين من
الحكم يقولون وفيه ما في الكشاف من ان اصحاب ايام الصيام كقولهم في يوم كجود
اعتدوا ذلك بيني على جاز الفصيل بين الطرفين وظهر ذلك لم تحري غير بيان الفصل بالاصح
قوله ما كتب وقوله الحكم يقول ليس معنى الصيام بل الكثرة فلذلك تجد مصدره مضروباً عن
الاصح ومعنى قوله الحكم يقول معنى الصيام ويقولون المراد ان كتب عليكم صوم
مصدره فكم بقوله الحكم بكم الكشاف وبهذا استفت في الصغرة ذكره الكشاف عن
الاقتدار والذكر فلذلك ان يحل قوله ايم عند رات حق ايام الدنيا الفاسدة وتقبلت لبيد وفيه
من الاتعا بتعديل ايام وتعديل الامور على النفس وقول بل الا انها هو موهب اللام الصيام عليه السلام
للام الكتاب الصيام عليه السلام في قوله والكراد بارضاض وورد عليه انه لو كان رمضان لا كان
المرقص والسافر ورجعوا حسب ان كان رمضان او لا كان على الهوى طبعه وبين العدم محلي
الا كتاب على الصفتين بعد ذلك ما سمعنا على ان يحكم بها كما لم يطرا عليه لغيره لمرور الوقت
صوم قبل وجوبه ومع به يوماً مشهوراً وطبعه ايام من كل شهر في شرح الحق النفاذ في ايام
وفيها ايضا ما ان قيل كيف يكون التاسع مقبلاً قلنا لا اتصال في التلاوة لا يلاها لا الاتصال
المرق في بناء السؤل على ان التاسع ما حل به مرة مدته كيف مقبلاً به وجعل الكشاف هذا
الصفتين مع ان يكون المراد بالمتباعد العين كما كتب على الذين من فيكم المسمومة في اللام
ورد عليه انه يعرف من اللام انما لم يكن صومهم سيم ويطعن على هذا اجل مما قبله وجعل في
ان يكون للمبني في محو للمبني واصب عما ارد على الكشاف ان المراد بالمبني في
اللام محو العلم قوله وروى انه يقول ان لمكتب عليكم على السمع في على التجر محل للظن متولاه
واذا توسع في فهمه ومغول والاعمال الطرق التوسع فيه مغولان لا يتوسع فيها لثقل العلم

في المحققين والذين لا يؤمنون به
 في الكائنات فمن طبع غير طبع الطبع البشري
 طبع خراسي خاص في هذا الملك المنصب
 تفصيل كما جعل في مخرج الفضل حتى يكون
 في الملك المحققين والذين لا يؤمنون به
 في الكائنات فمن طبع غير طبع الطبع البشري
 طبع خراسي خاص في هذا الملك المنصب
 تفصيل كما جعل في مخرج الفضل حتى يكون

[illegible]

في وجهه الناس باحزان والما من صاحب ما يهدي الى الحق ويغفر عنه ويرحمه الله تعالى
 وتعالى على كونه بهي باحزان بل لا بد له من غيره وكونه متحاب من الهدى كونه مستغفرا على آثامه
 على حكم والحكم المير من الضلال النار من حق والباطل فحقا انكره الهدى في الكفاية
 انه تخرج في وصفه بالهدى جلالا والهدى ثم واهيا بالهدى فمن عصى بالشهد ولم يكن سافرا
 بهداه من غير مثل مرز اللام في كان ماضيا ولا حاضرا على بعد المفعول كما يوم من ان التور
 من صهر اللام على كونه من لا من لا انهم من غير ان حدوث القول غير ماض ولا حكم مدق
 نفس اللام في منطوق اللام حضور تام للشهد وصدايقه وحضور في بعض احوال الشهد وصدايقه
 بهداه اللام واللام ولكن وضع الفكر موضع المصير مدق وصفه لولا يدخل في الوصف في
 قصد التعظيم واللام على والضم على الطرفية طان والافق عبارة عبارة الكشاف كالا كفي
 و مدق الجوارح والجزء من طرف على الطرف والافق قدوم صعداها في الجوارح ونقبت الشاهد
 على اللام على اي على الجوارح من المفعول به والافق يكون الغير الطول يدور كما بين في علم
 وفيه من شهد حكمه لا لا يشهد فليعلم وكان المراد بالشهد والاعلم المتعبد الذي غزم الشاهد
 سواء حصل بالمشاهدة او بالاشهاد لاشا من علم بالاشهادة وقوله على انه في الشهد مفعول
 والغير على محل تقدير طرف حقيقة مفعول به على الاستماع ويريد قوله كقولك شهدت بحكم الله
 ان الشهد ما صدق في اللام الشهد كالتأويل بحكم في صليته قوله فيكون ومن كان مريضا
 على صفة من ايام كونه محصا له في العلم بالافق والافق مفعول وفل يستكره قوله او
 لئلا يتبعه شهودا لا يشهد لانه كان بمولاه عواصم العزم والبيان وبينهما العزم وقوله لا
 فيشر وقوع مفعول على اريد المفعول محظوف مضمرة به على ان عدم دلالة العزم لا يلزم
 ارادة الغير الا وانما ينفصل عن المفعول بالارادة باحد العزمين والافق باحد العزمين والافق
 ولا بيان على ارادة العزم في العزم انما هو ابرز العزم فانها عدم العلم بالافق والافق
 على اللام في يوم وفي النفس في في التوسم فيشر ولذا قيل فيشر الله على في اللام في

انما هو المحذور او المحذور انما هو في قوله انما هو المحذور
 من شأنه ان يراد به اللام مع عدم التمايز فيه وجها ومساواة في قوله ولعلكم تفكرون قلنا
 احكم يكون المحذور المحذور تعظيم الله تعالى بالحجج والشواهد عليه وكذلك على ما هو عليه
 قوله على ما ذكرنا من تعظيم الله تعالى في قوله انما هو المحذور انما هو المحذور
 تعظيم الله تعالى في قوله انما هو المحذور انما هو المحذور
 ليس بضمين محذورون التعظيم فاذا كان التعظيم ليس بضمين التعظيم
 ففي مقام الكتاب غير التعظيم انما هو المحذور انما هو المحذور
 بقوله التعظيم على ما ذكرنا من تعظيم الله تعالى في قوله انما هو المحذور
 انما هو المحذور انما هو المحذور انما هو المحذور
 في اللام بالتعظيم اللام على ما ذكرنا من تعظيم الله تعالى في قوله انما هو المحذور
 تعظيم الله تعالى في قوله انما هو المحذور انما هو المحذور
 لا يخرج الا عن انما هو المحذور انما هو المحذور
 موصولة طالع الجمل فترى انما هو المحذور انما هو المحذور
 الوصف طالع الجمل فترى انما هو المحذور انما هو المحذور
 الى قريب محب يعني مع هذا محذور كان كسما من محذور انما هو المحذور
 قريب من قريب محذور من محذور انما هو المحذور انما هو المحذور
 دعائه الكثيرة بالصفحة على باب التعظيم انما هو المحذور انما هو المحذور
 فحق في قوله انما هو المحذور انما هو المحذور انما هو المحذور
 او بالثبات والادوار عليه ان يكون مستغنى عنه لقوله لا يجوز انما هو المحذور
 فانما هو المحذور انما هو المحذور انما هو المحذور
 قبل المحذور انما هو المحذور انما هو المحذور

[illegible]

في اللباس واللباس في القمار واللباس في القمار واللباس في القمار واللباس في القمار
مستند من القول بعينه في جعل المباشرة على عمومها كاذبة في بعض ما به وقوم
قوله مباشرة ومن وجه دلالة ما ان الاغتكاف لا يكون الا في المسجد ومنه قوله الله
يكون في منزله وربما يوجبه بان يحرم المباشرة في الاغتكاف مطلقا اجماعا فلو لم يكن الا في الغتكاف
في البياض الملبث في المسجد لكان الاجماع مخالف لما في الآية من اقصاف النبي في الاغتكاف
في المسجد ووجه الدلالة على عدم الاختصاص المطلق للمساجد وخص ابن المسيب بمسجد
في المدينة مخصوص بمسجد الجامع والعام على انه في كل مسجد جماعة لا غير ولا يخرج المساجد عن
عموم فان مسجد غير مكة للبدن في خلاف المسجد الذي ان قوبل مسجد خارج من الحي والناظر
ما كانت الاحكام واحدا ومناجات وحرمان والنهي عن القرب لا يصح الا في الحرم
الذي يتناول بان المراد من القرب من طواف مكة الاحكام مبالغة في الخروج عنها وخبر ابن
نفس بمكة الاحكام لا عن قرب القفا واصيب بانه اعتبر في العلم جرت منه فالتقدير
الاحكام ذوات حدود الله وقد اشار بقوله فضلا ان يخطى الى ربح ما قال انه من غير الله
عن حدود الله وقد اشار بقوله فضلا ان يخطى الى ربح ما قال انه من غير الله
في موضع آخر وبناء القرب من الله عن القدي يتوكون للعرف ووجه القرب انه كليل واحد
منه المبالغة القرب من الله المبالغة في من القدي التزام فان المراد تلك المبالغة في
لم يسبق الا انه واحد هو الله ما سره ومن حيث ان الاشارة الى الاحكام ومجدا ما يعني المعنى
بمعنى اجماع ومن الشك في ذلك الدليل يكون المعنى تلك الاحكام ممنوعات الله
ليس بغيره ان يحكم بشئ فلا يفروا الى الحكماء على انفسكم او على عبادة من غيركم
فان يحكم الله على الناس في بيده ان تلك الاحكام حدودا ما جره بين الله وبين عباده
فالله يحكم والعباد يتبعوا وعملوا في الاحكام لئلا يكونوا مشركين بالله فلهذا في كل
بعضكم على الله من تقسيم محم بالجمع كافي اركبوا وواكبكم بل المراد من كل من كل قال

الاعتراف ولا يظهر من كل على تقسيم جميع فرائد ما بالكل ارجعهم عام بالبا الى ما بال اعترف فيها
لا يرضى الله روح معنى قوله ولا تدلوا بها الى احكام النبي من صحتها في الرسوخة لا مدرك من
الناس ويحوان كان واخلا في النبي السابق لان العرف في الرسوخة الاكل بالباطل لكنه جسم
الذكر بمزيد اهتمام بالنبي عنه قوله عطف على النبي وهو واضح واما بقيد فحيتاج الى تكلف حتى
الجميع في ضمن بقى كل واحد قوله ونحن ليع اقدر من الذي بالتوحيك وهو اعظم لاسن اللحن بالسكون
معنى الخطاري ان عند ان كهر في العالم ربيع من عند ان كهر في قوله انهم سألوا عن حكمه
في اختلاف حال العرف لا يخفى لان ظاهر ما روى من عبارة سوال معاذ بن جبل وخلفه من غير
الانصارى السؤال من العلم دون الحكم كما اشتهر في كتب السماع صله جواب من ضلالت
الظاهر شيئا من اللائق كمال السائل السؤال عن الفائدة ولك ما قاله الحق النصارى
اما لا زبد على التعجب سوى ان اقول لى دلالة بقولهم ما بال العلل الى اخره مع انه سوال
على السبب الفاعل دون الحكم محل تعجب وفعل كان مع معاد وثقله انزل الله انساكن كما
يوظاير لسيا الى ك وقد اشار بقوله ففهمنا حج الى ان من ذكر خاص بعد العام ثم اخصنا
المبيقات بحيث روى فيه اداه قضاء ويكن ان يكون لتكلم فيه الترخي للمصنف
حيث يوزن من ومن المين وان يكون طوطية الذكر قوله وليس البر والمبيقات اسلم له
من الوقت لى ما يعرف به الوقت وفيه المدة بالمطابق لان المدة اذا انقضت لم يبق
فلكان يقال مدة جلوسه به والمراد به الزمان المفروض للام الزمان للمعترض من الفرض
التقدير ولم يجدنا التفسير فيها عندنا من كتب البلد للنفوس لم يذموا اذ ارادوا
من مجردوا والسفقت والعنف ظاهرا في الفاعل وجاء الكثرة من مشر لا سراوق لم
بالنسبة الى بيت الله والعزم بالنسبة الى بيت الله وادار وجهه الى انما في ظلاله
تمام الوجوه للبيانية والاسطر اعلان تذكر في سوق الكلام بوضوح حج رواه لا شاع في
الشيوة من تاريخه باليسر فالمنع ومسا ما بقرض لهما والقول بانه في الحق الحق في

الحاكم لا يملك التمسك بالدين والاعراض على افعالهم السوال عن فائدة مثل نسخ
من العقول عن ان فعله لا يخبر عن حكمه ولا يجوز ان يحد له سببته وادخل تركه لان السوال
ينبغي ذلك فالتا قوله وقاتلوا في سبيل الله لا بعد ذلك يكون ولو لم يكونوا وقوا الله
فما لم يحكموا عليكم الطور على الاعداء وقاتلوا قول قيل كان ذلك قيل لكن امر واما
المشركين كافة المتقابلين معهم والمهاجرين الى الميادين انفسهم من الغنائم ولم يقل انه ينبغي
مغرمهم فالتا قوله ويريد الله ان يكون امر المتقابلين بعض الكفر اشارته الى ان الكشف
سبب النزول لتاثيره ان حكم عقيدة المتقابلين قال الحق والعباد اني وكنه فيه ربح وروان
الرد بالدين ليقابلونكم من مفرى من المشركين للقتال في الحرم وفي الشدة محرام واصف
بحدوث كالحكم والفرق المارة بعض العلة مستعمل بهذه العلة فيها فخصت الحكم المحرم
بفس الى الطور بعقود فليس مما راني بقاوين لا ينبغي بل يملك في يد قوله ولا يجوز من
بلا خروكم اي ملك وقد قيل ذلك بمن لم يسلم يوم الفتح لا يحصى ان الامر بالاخراج زاي
الامر باقتل فان القتل والاخراج لا يختصان وكان للرد اخرج من دخل والامان في
الامان قوله ارشد من قبلكم اياهم فيه يعني لشدقاً على ما كانوا يقتلهم فبما انهم لو كانوا
في حرام وصدقت اياكم عنه ولا ينبغي من قبلهم اياهم في الحرم لا يفتح فيه لانها امر الله تعالى فالتا
مبني على الفرض على كونه من اعدائهم وهذا لا يخرج ايضا ان كتابه احب اننا لشد
بمع لكتاب الله انما دونه بهذه لا تعاوانهم بالقتال وشكهم في حرمهم لم يزل
حرم وقوله لا تعاوانهم بالقتال مع تمام العطف لا يجوز ولا تعاوانهم ولا يصح الا بغير
قتالهم بقتالهم بالقتال من تعاوانهم بقتالهم الذين يسكنوا برمتهم وانتم في قتالهم
منذ بيك برمتهم المعنى قوله والمعنى من يقتلوا بقتلهم كقولهم قتلنا بقتلنا بقتلنا بقتلنا
في بيان له المعنى والقتل عند اهل اوله يعني لاداة البعض بالقتل والقتل بالقتل
ايضا بغيره بغيره البعض فخص لا يقاتلونهم ايضا لا يقبل بقتلهم لانهم قتل البعض

مما لا يخلو من الغائب أيضا بعضهم لا يتوقف عليهم على قبل علمهم بك
كثير قبل بعضهم وشمل لاداء البعض المقبول ما في الكشاف فان لم يتوقف بعضهم
مصرح فمثاله المذكور متروك كما انه مثل مجرد ارادة البعض بالبحر والا في بقية
قائلهم ان كل لا تعلوهم على هو بالحق في القتل ولا يحق ان اباة تعلوهم لا يتوقف
على تعلوهم جميع بل يتعلوهم لولا قائل بعضهم فالمراد بالجميع في افساد ذلك قائلهم
البعض واداء البعض غير مقتضى على القردة الاخرة كما هو ظاهر بيان بيان القاض
مواقي الكشاف واما قال الحق المتعارفي الظاهر ان لا حاجة الى هذا التأويل في قرارة لا
يتعلوهم وانه اراد بخصه بالذخيرة قوله وقائلهم غير لا يكون فستنه شكوك علم الآلة باقى
قرار المشترك على الحركة الاية ان يقال من غير خبره الا ان يتبين بان خبره او قال حتى
كل اى قائلهم لهذا الغرض لا للاستقام والاعسار ويمكن ان يراد ما قاله الشوك بساكن
وحيث لا حركه على اهل الشرك حكم دين الله وابل خبره بسبب عنهم احكام ودينهم واستفادوا
واحكام الله لهم في حركه الدين كل التدفان امور من الشرك لم يعين اليه القتال كما عرفت في الاول
التفاوت المتقامين من ذلك من يدرك قوله فلا يجدون الا على الظالمين اى على
على المنتهين الاول فلا يعبدوا عليهم الا يتوهم ان في الكلام العدول عن الظاهر من معنى
ظاهر في موضع المحذور ومن لم يرد من غير ولا يمكن ما يقال به مع انظام ملاءم وانقضى ذلك
العدوان مطلقا وعدم العدول على القام وذلك بسبب الاستثناء وجهه بان اطلاق
قد دان تجوز للشكاه ويمكن ان يقال سمي جزاء الظلم فلا لانه وان كان عدلا من الجازي كلفه
نحو حق الظالم من غير نفسه لانه ظلم نفسه بالسبب اللطاف بهذا الجواز فاما حفظ ما ذكره من سبب
المقام ونحوه لدفع الاقلام قوله قائلهم المشترك كون عام ولا يفسد ما في صحيح كتيب الحديث بل
يكون عالم الحديث على جسد لان المراد باقى الصالح انه لم يسد القتال ولم يقبل عدو ولا
سبب الا انى بالاستقام والجماعة قوله فقبل لم هذا الشبه بذلك يستلزم من سائرهم

يؤيد ذلك في سنة الفقه وفيه بحث لان الشركيين لم يقبلوا الاعتقاد بالبعث لهم المعاد في الدنيا
بابهم فالتزموا على السنة السابقة والفتى ان ينكحوا شريكهم فحكم بفسخ النكاح لانهم لو قالوا لم يصدقوا
لانهم ينكحوا الحرة فحكم ان يعاملوا انكحهم بهنكهم كحرم فيه الغصا من اشارة الى ان قوله قصاص في قوله
تقصا من كانه قال من اعتمد كذا اعتدوا منه ومن اعتدى فكذلك اعتدى لاحوال سبوا ^{لغيره}
وانما جعل ذلك التقدير لم يجعل تأكيداً كما صعبه الكشاف بمعنى التفاد ولا يفضل بين المؤكدة والمؤكدة
عاطف والمظهر ان التفاد اعراضه ووجه المعرفة للتأكيد قوله بالاشراك والفتى وجب ^{لغيره}
متعلق بقوله العفو او بالكف عن العزو والاتفاق فيه فهو متعلق بقوله فاقولوا العفو والكف
عن العزو والاتفاق فيه فهو متعلق بقوله فاقولوا والعفو وجعل بين بالكف عن العزو وكفوا
كما هو بيان الكشاف حتى يتعلق بقوله فاقولوا فقط بعيد فلذا عدل عنه ولم احتال آخر ترك
فكروني الكشاف وهو ان الكف عن الاتفا في المحاربة من غير استطاع الحرب كما كان علم
العدو وكان تركه لانه ليس بهما ان يتدل العتير في سبيل العبادي وجه كان ^{الفرقة} والفرقة
والسرور قوله وقيل معناه لا تخفى الى التملك اخذوا يدكم بهذا الترجمة ايضا كفت ^{البار}
بذالك ما هو المصريح في الكشاف والمتفاوت بينه وبين السابق في معنى الابدى فانها ^{الوجه}
والسابق بين الانفس وهذا الترجمة باقية على معناه وبمعنى القاء في التملك في معنى
الانفس والكس وقوله ولا تلتقوا مقابل بل تجعل الباء زائدة فالاولى ان تقولوا
توقفوا انفسكم في التملك ولا تجعل اخذه بايديكم وقيل معناه ولا تلتقوا بايديكم ^{الملك}
اليها لتتفع وكانه مالف الكشاف لم يجعل الباء في المعنى الشا في زائدة جعل الكلام
من قبيل تضمن القول على الجمل اخذه كان ^{الملك} لتقدير لا تلتقوا بايديكم التملك ^{الملك}
لياً اخذها قوله ايوب ما يمين مستجمع المناسك لوجه التمسك على هذا يدل على وجوبها
ويؤيده فراه من قراءوا فيقولون الحج والعمرة اى يؤيد العمل مع هذا الوجه ليعتلف القراء
كأمره الاصل وانما على ظاهر العظم وهو الامر بالانعام بعد الشروع فلا بد على الوجه

وجوب الاتمام لا يخل على وجوب الاداء لان التطلع بعد الشروع واجب في هذا الموضع
 وجوب على كل تقدير وانما جزم من الظاهر لئلا يمتنع على في وجوب العبرة منكم الخبيرة لا التفت
 للدلالة على الوجوب جعل الكشاف للاماراتها اذ اربابها بقرينة القراءات التي
 وما فعله القاضي اخذ في العلم بعد في اللبس الذي لا مرد بانهم بهذا ينبغي ان يعطى ما قبل العلم بالعلم
 مطلقا امر بالدراية بان مقدمة الحامول مطلقا ما هو رخصة لم تعد اجاب الشئ بما جاء في
 لكونه مقدمة الاتمام قوله وما روى جابر والاصول الكشاف ويطلب على حرف للعلم بالنسبة الى
 العبرة من الوجوب الى الترتيب من الرواية متعارض والرد الرابع الاية في لان قول القاضي
 ليل جزم هذه فكيف يصير معارض في روى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ذلك فيكون
 معارضا لمحدث المرفوع نظر ما ان الحق المتعارفين الحديث انما يكون معارضا فان ثبت انه كان
 سابقا على القراءات في ذلك على عدم قصد الوجوب اما اذا كان متاخر اوله دلالة على
 سابقا على القراءات في ذلك على عدم قصد الوجوب اما اذا كان متاخر اوله دلالة على
 الخلف كما هو الاصل من دفع حكم الآية بالخبر الواحد وهو لا يجوز وفيه نظر لان لو كان
 لا يصح قرينة على عدم قصد الوجود لان الظاهر ان القراءات بالعبارة الاولى لا يقال انه
 فسروا عنها انما يكتبون بقوله انكم بها هذا ما قاله الكشاف فكانه جعل قوله بملكتهما
 حالا بتقديره تعليل الوجوب بها اما قوله انتم ربيتم الله لعل على الوجود ان في
 پس سلبا يدل على الترتيب لان يقال ترتيب الشيء قد يكون بدون الغاوة المقصود
 بهذا الترتيب او بزيادة الرواية المشهورة فاسلمت بهما وما استدل به على عدم الوجوب
 قراءات ابن مسعود الشقي والعبرة للرد بالرفع ولم يثبت ذلك الجمل الاسمية كذا في
 الوجوب مع قيام الترتيب بما قصد الوجوب وهو القراءة الاخرى قال الكشاف بانهم
 قصد تلك القراءة اخراجا من حكم الجواز اعترض عليه الحق المتعارفين بان ذلك
 بان القراءات ليست بحسب الرواية والسماع عن النبي صلى الله عليه وسلم ودفع ما

فراء ودرن الخواص هذه القراوة للخروجها عن حكم الحج وحفظ الناس عن توهم وجوبها
 كالحج وقيل انها مما ان خرج بها من ديرة الملك قال الحق تعالى اني هذا فمن يكون
 كثر من مرة مثقال الى ما شردى الحج هذا وذلك لان اشهر الحج هذا الفلحة وما قبله والاول
 بحسب قطعها قبل ما شردى الحج لان كثيرا من اعالي قبل ما شردى قوله تعالى حذر الله
 ولعل الكشاف احقر اذا منع اشرا فذا كان وحضر حريم عدد من المنع او يمن هذا الكثر
 في كلامهم وبما منع المنع في كل شئ مثل صدره وارضه هذا يريد بها اني لا اصل بمنع المنع
 وان تعاد فاعلم الاستحسان بالكثرة وضمنى المورد وان لا حجة في حكم المسئلة لكن
 يصح ان تنابذ به الشوايد وكذا قول الصحابي وان لم يصح حج عند الشافعي لكن لا مانع من
 تأخير الشاهد قوله من كسر على نقط المبنى للمفعول ومعناه من احابه كسر في بعض النسخ
 وقوله من كثر اخرج مما حارب بين احابه شئى الى حله شئى مشبه النومان وخرج كعلم لا يهوى
 حيز الحديث ما صنع المحدثون ومردل با اذا سرطوا الاصلال بالمرض حتى الاصلال
 لمرض حتى الاصلال قوله فليكن رسم فعل وظرف وقوله ليجم اماره وبعض النسخ
 وفي بعضها شاور وما بين العلمامة وكون مدبره من الحل ولله عليه السلام خبر يروى
 الحرم ويقول الواحدان الجديش طرف الحرم على سعة اثنان من مكة حتى قوله
 بقوله ولا تخلوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله وقوله وحمل الاولون لشارة الى ان
 ظاهر التعظيم مع ابى حنيفة وقد يقال حل الاولون محله على محل عند الشرح ومعه
 لا يضر والجزية بالفتح قطع مضموم الشرح والجمع مذكى كذا في الصحاح والله
 يتوهم ان قوله ولا تخلوا من قوله من صغرهم كما تم في ظاهر كلام القاضي و
 به الكشاف لانه لا يخرجه بل هو متعلق بقوله وانما الحج والعمرة السدس قوله
 ولا تخلوا لانه لا يصح شئى من منافيهاى الا حرام قبل بلوغ الهدى محله
 مرصا كوجه الى الخلق فبذلك التلخيص قوله ووجه لادنى من رءوسه الا فالمرض الحج

لكن مخطرات الاحرام حكمة ذلك فيسقط حكمه من كل اعتلال من قولنا لا تخلفه
لولا فاذ امنتم للاحصار او كنتم في حال امن وسعة جعل اوله مقول الامن وهو الاحصار على
طريق من حيث الشافعي ان المعيرة للاحصار والامن من العدو والسعة ذاتها جعل امنتم من
لا منزلة الا انتم اي كنتم في امن وسعة موافق المنعيب في ضيفه قوله فانه تمنع البيع
ان يحرم بالعمرة في اشهر الحج والى باعماله وقبائمه القولان وهو يحرم بها معا ويا في مناسك الحج
فيدخل فيها مناسك العمرة والملا فودوه وان يحرم بالحج ولغير الفرق عنه بالعمرة فتودم
حراما عليكم اذا احرم بالحج اي دم جنابة باحرام الاحرام من الميقات لهذا المذهب عنده
على الملكي وسواء فيه حكمة وفي الكشف ويجوز عند الشافعي ان يترك اذا احرم بحجة وهو قوله في
النجس وقت الاحرام بالحج كما يتبادر من عبارة سيما بعد استعانة الجواز الذي كان في
الكشاف قال في الورد ان الشافعية وقت الاحرام بالحج ولا يفضل اراق الدم قوم الجوز
الوضيعة في اشهره بعد الاحرام من عنده الا ان يراد بعد احد الحرمين وفي بعض
النسخ او بين الحرمين وهو الموافق للكشاف وفيه انه يجوز بعد احرام الحج في
الصلى - قوله ولا احب ان يصوم الى اخره وهو قول الشافعي يبرز وجه الكشاف حيث
جعل قول الشافعي قولان واحدا الملكي واظهر الحق المتعارفين ونسب الاول انه حكم بغير
الرجوع الى الاصل قوله وقرى سبعة المصنف عطا على محل ثلثة ايام في الكشاف مقلت
كقوله والطعام في يوم وفيه سبعة ترك الغاصي الطهارة ليس فيه عطف على محل ما
اليه المصدر ووجه الحق المتعارفين في توجيهه في جود انه مصدر ذكره فقلت في مصنف ولا
حق فيه من التكليف في قوله حكمة الحساب هو على تعاضد بان يقال فلو انك كذا او غيره
بعد كان بدلتا وهو ان لا تنقص في التواب من الاصل وحيث ان يكون في يوم ثم ان
بالسنة التي من الشافعي الى الرجوع الى الاصل ومن الفرق من اعطى الحج وان يكون
في يوم ولا يكون حكم الكل كما يكون كذا كثير من الاحكام الشرع على الاوجه

في تلك العشرة لا علم في التوابع لا منعقوا بها كونهما بحر نقصان الاحرام قوله وذلك لشارة الى العلم
الذي عندنا على الاشياء فمعه ملا موجب على اهل مكة بالفتح شيئا لم يمنع عندنا من حقيقه فمن
فعل ذلك التبع منهم اي من علم من عاصري السجدة فمعه حياضه لا ياكل منه ومن كان مع العلم
على مسافة القصر لم يكن العلم عاصري السجدة من الحرم على مسافة القصر فان من كان على اقرب
مقيم الحرم ان كان فيه اذني حكم ان كان في غير الحرم والمراويع المكنى عند الملك من لم يكن العلم
فيما يورث مكة حلا لا كان او مرانا قوله الحج اشترى وقته فذلك ان تعذر بالاجل وداشده
معلومات وانشاء بقوله وبناء الخلافة انه لا خلافة في الحق فلا بد مما يستحق حلف
انه يحضر عنده طواف الزيادة الذي سوركن في الحج ايام الحج فكيف يصح ان وقت الحج
بمنه وقت مكان الحج عنده عشرة قوله وهو دليل على ما ذهب اليه الشافعي من انه لا يعلم الله
في بيته فان قلت فذلك بعد العرض اقول نعمين لانه لا ترتيب عليه في الامور المشقة على
العرض لانها ملئت لومعة العسوق والرفق والخيال بعد فرض الحج متفق عليه وقوله
المنزلة لقراءة الفرات ان اسمع والناظرين انوارك بالصوت الحسن والبركات التي لا
بالوف فلذلك لم يمت فيه كما في شرح الحق القصار اشره على الفقه ليعلم الحق قوله كان مكافا
وحجة وهو الجازي القاموس حكاه كوكب سوق بعض ابي بن خلكم والطائفة كانت تقوم
في القعدة وستر عشرين يوما فجمع قبائل النوب يتعاكفون اي متعاضدون وشاهد
وفي الصحاح فتر خمر او شهر في الصحاح محبة شتم موضع على امثال من مكة وقال
كانت لهم وهو الجازي وسواها في الجاهلية حتى القاموس وهو الجازي وسواها
لهم عاقر من عوفية بنا جنة كعب وامر من معناه وقوله اللثم وقيل نزلت لروم سا
نحوه والامام الحج ويقولون للقار فيها لثم ما ضاع لا الحاج وقيل نزلت في بكر سال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه هل الحاج والناس نزلت في الحج لنا قوله ووطئت
عند الغرير قال انها مولدة وليست بغري فخص في القاموس قرايم نزلت ما جنة

قال الحق القائل في ولا يثبت حرفه ورفات بمعنى واحد وليس هناك ما كان مقصوده كل منها من جهة
على عنات تاويل قوله على ان على لفظ الحق كاذبات وعلى في الاواب قوله وفي العليقة والاسما
جلم عاقبة في ذلك جمع المذكور ليس بتعريف الحق بتعريف الحق بل في مقابلته والكرامه سقط
من غير المنقوت بعضا منقوت التعريف تشييد العود والتعريف والارباب السقوط باسقاط وجه لا يكون في
سقوط التعريف من العود في بالوجه اعانة مستشابهة بالفعل وتعيين المقابلة بحيث عن يكون
العرف بالكلية فلما احتاج الى ابرام معهم الى اسقاط لفظ هذا من حيث الجوز ومنه سب ما اراد
انه معروف لانه لا بد من الخلف من تانيث منقوض لفظا او تقدير او لفظا لكونها علامة من حيث
مختصا ولما فيها من تانيث التانيث يمنع من تقدير لفظا البعض للتانيث من هو الذي اشار اليه
بقوله اولان التانيث لما ان يكون وفي ذكره لفظ لان التانيث يمنع العرف لا يستلزم
قوة اللاتري لان ظاهريه تانيث يمنع العرف ولا يغير تانيث غير مرجح اليه بل بمنزلة ذكره وكذا في
بناء الشيء ولا يغير تانيث فيه ويقال ونقعت بعونات والاضيت منها ما نقل الحق
اقتدارا في قوله وانما سمي الموثق عرفه بيان وجه التسمية لا ينافي الحكم بكونها من جهة غير متوقفة
لأنها اذ لم تكن منسوبة بالنقل بل ببيان ان هذا الاسم مأخوذ من المعرفة وهذا كما انما
سميت الكلمة من الحكم بجمع الخ لا فيها من التانيث في وهذا فاعلم من ذلك ان الحق
اقتدارا في حيث قال الكشاف وقالوا سميت حرفه لانه في اخر الوضوء ان هذا
الما ذكره في وجه تسميتها باللفظ لا يعني عن المعرفة بملكه ليس يرضى عند التبعة ولا يرضى
انها من الاسماء المترجمة وقوله ان لان جبر كل كان يدور به في المشافرة فالله فان قد
موانع لما في الكشاف والقاموس الى جبر كل قال اعرفت فلذا اعرفت ولما سميت بها
ومن الوجوه ما ذكره القاموس انه من المعرفة بالفتح بمعنى لطيف سميت بها لانها
لأنها من حيث هي وقوله لان جعل جمع عارف موانع الكشاف اعترض عليه
اقتدارا في بانه لم يجمع عرفه عن عرفات ولا يمكن في الشغل بهذا القياس بل لا بد

من حق العقل انه وفيه دليل على وجوب الجواب الحق فيها لان الله تعالى فيها واما قوله
ما هو بها وقوله ثم انصفوا فيه نظر لانه لم يفر بين ما فاضتهم من حيث فاض الناس كما ينبغي
لا الناس حتى يدل على وجه الحق للناس كونه مقدره للاجبية عليهم وتعلق الحق بالعدل
بانهم يقولون ان قوله ثم انصفوا معطوف على انصفوا من عوفاة تقدير الكس قال ولا
بان النظم لا يدل عليه فمن جعله لم سلم فهو ليس بمحقق في ما هو به بالقول ثم انصفوا قوله
لا ذكر فيه اجب عليه لان الامر بالذكر عند المشهور لانه الا فضل ولا فاض له ولا فاض له
وقوله ولا امر به غير مطلق معناه ان قوله لا يفيق فيه الجواب لا فيه الجواب حتى يكون
مطلقا وقال الحق للشفا الى ان اذا التحق في حق الفعل في استعمال الشريعة والقطع في تقدير
الجواب قوله اصل للقف عليه الامام في معنى فخرج المعنى من بهر وقال العلية والعدالة
لان مع طرمه لا وجب العقل بالعدل لان احوال الامنة لو لم تعرف بغير اسما للقبض يحصل
التأنيث والازم كل طريق صديق بين جليلين بابين مازني عرفة واولى محسنين في حكمة
صديق مازني جابر على ان المزدلفة ليست بالمشهور للامم والعقل طلبة الحق والعدل واصل
طلمة الليل قوله وصنف للامم طرمه اما ان كان نفس الجليل فلا فاض من طرمه واما ان كان
ما من مازني عرفة مازني محسنه لانه محل لعباده اشارة بقوله من عند المشهور للامم
عليه وقريب منه فانه افضل الى ان الامر المعذوب لولا قيل ولولا حق والافاضة
كلما موقوف على الذكر وقوله الا وادى يدل على ان اللواحي المحسنة المزدلفة وان لم يكن فاضا
وفي كلام قوله ما صدق به ولا فاض بها المحسنين ولا التفتير من قوله كما انها لم تكن في محل
الغيب من غير صفة محسنة الى ذكره ذكر الكهانة الحكم الا ان الحكم لا فاض منها
تقدير يكون ما فاض فاذكر الحق انما فاض من ان الله تعالى الحكمة لا فاض به كالا مع
لم يقع ومن غير محل للامم في محسنة فقط في هذا قوله وان لم يكن ثم من غير محسنة
بغير الا فاض من الامم على ان الحكم لا فاض منكم وبالفرض في العمل والجملة هذه كالا فاض

قال الكفر بالاسلام ولم يقبل ما فيه والاسلام على الله عز وجل الحق في كل الامور المحققة
 مطلقا والاول منه هي المعنى الذي من عرفته الامم من الحق والحق استغفار الله عن حقها
 فافترى ما فيها من ذلك للامم به من عدم ولا ضرورة عن الاضافة والاشياء فان كان من عرفته
 ولكن ثم تفاوتت بين اللغات فبينها اختلافات والكلمات وشائج في كتابه واعتبار مثل
 اللغات المتفاوتة ثم التفاوت بين المعطوف والمعطوف حتى يكون بينا تفاوت
 بين المعنى من اضافة والامراضا فاختاروا المتبادر قد سبق ما يتعكف فيه والنظر الذي
 ذكره لم يقصد به كمال التماثل بل مجرد التفاوت فان اللغات فتن بين اللغات فتن من عرفات
 بالافاضة من مزايا لغة والمطابق له ما هو قبل حسن الى انكسار الكرام ثم لا نحن الى غير ذلك
 قوله من مزايا لغة الى من توضح على وجهه من بني ثم على حقيقة والمطابق علم على وفق المطابق السابق
 لكن الناس خاص بالفوسل كما صرح بالكتشاف على قوله ولا تغفروا له من حالكم
 في غير المناسك المطابق لمراد الامر بالاسستغفار من الذنوب بعد الاسلام والافاضة في
 الاما ببلية غفر بالاسلام وفيه وجه للمحتاج المستغفر فيكون فوبه جميعا وانما كثر وذكره
 بالفواضه كما تعقلون فكذلك اياكم في الغافرة وكانت العرب الى آخره ونحن نقول والله
 اعلم ان المعنى ان زيادة ليست واداء المناسك يرجع الى التذكير بغيره من الذنوب
 ومنفرة من كرم الولادة من اللام فلا يصنعوه بالفصل بعد الحج التذكير والتذكير كذكرهم
 اياكم في طو ليعتق فان الطفل لا يزال في ذكر اللاب في كل حاجته ولا يرى مرتبة له سواء
 فكونوا كذلك مع الامم او اشد منه بان لا تشركوا فيها شتاء ولو بحسب انظاركم
 مشتركة الطفل للام مع اللاب ان يوفى ان كل امر لانه ايضا من اللاب ثم ليس
 المراد بالاستنباط ما ذكره في تعني المبالغة في الذكر من سجد المني والجليل بل المراد
 مجرد الاما ببلية غفر بالاسلام وفيه وجه للمحتاج المستغفر في ذكر اللاب في كل حاجته ولا يرى مرتبة له سواء
 فكونوا كذلك مع الامم او اشد منه بان لا تشركوا فيها شتاء ولو بحسب انظاركم
 مشتركة الطفل للام مع اللاب ان يوفى ان كل امر لانه ايضا من اللاب ثم ليس
 المراد بالاستنباط ما ذكره في تعني المبالغة في الذكر من سجد المني والجليل بل المراد

اثبت زكركم كل ملام ومن العجب ان الحق المتقاربان في حبل من حضا بصر وقال في كتابه
 واعلم ان هناك ما ظهر لم يذبحوا اليه ثم راد عليه نعمت الزيادة حيث جعل عقيب اشد
 لمطع على مجموع الجار والحرور بمن ربك جعل ما لم يذكركم وحسبنا بكوني قد ذكركم حالا
 وكذلك اشد وقول اذ على عقيب اليه قال الحق المتقاربان في ارض من بانه مطع على الصبر المحرور
 اعادة الجار وقد مضى الكشاف وفي استالان بعلل الارحام واجيب لوجه الدليل ان
 الشيخ انما هو في ما قبله كان الجار عزا لان القيلولة لشد ولذا ما زال الفصل من النص
 والاضاف اليه في الجليل لم يكن من الوصف الثاني ان الجار ورثنا في حكم المنفصل لكونه قال
 المصدر الثاني لشد ان المراد العطف من حيث والمعنى ولما عجب للفظ فهو على حرف
 معلوم على انه كراي وذكركم اشد ذكر والكل في حقيقته هذا الكلام قد اورد اما من قبل
 عن عبارة الكشاف اوتي موضع مضيب لان العطف الموضع ليس في موضع قوله
 من فعل المذكور يعني هو في تاويل ان مع العطف الجمل والعبارة الواضحة المشهورة في
 ما بينها من المصدر بل المعنى المفعول ولا تجيب في هذه المقام اعتراض ما بين الاو فذلك
 ابو المقام العلم بين ذكر المفعول وبين اشد ما يكون مع ان المنفصل في المفعول
 في افضل كاللون والعيب بالتوصل باشد ونحوه فمن الناس من يذو عظم الى ذكرها
 ان التذكير فان منهم من يقول كذا والممدوح هو الثاني كما لا يخفى من ملاحظة الضم
 لئلا يكونا من الذكورين المتكسرين كان قلت هناك قسم ثالث بل من نكحهم
 في مقام بالاشت والى الفكر الجوز هو طلب الاخرة فقلت طلب الاخرة متوقف على
 فقلت القسم يمكن ووطن الجزية من قلت امكنه مسلم ووطن الدار مخرج الدار كما يرى العبد
 احتياج الى العبد اكثر وفضل القاصد في سبيل غير يكون خطا اوتي في العبد وذكركم
 بكثيرا وحي بالاحتياط به علم واما من قبله واقرنا للار شوا واليه لم يمتص في حبل
 اورد عليه بانه لا طلب في الاخرة من طلب خلافة يد فخر ان المثل والقران في الاخرة

على هذا التقدير في شأن الأخرى وهو جعل خبره بطلبه الى خذفت المصنفات لكن الظاهر ان
 سئل له انه في الأخرى من خلافات عدل في قوله اذ ليك على اوجه الاحتمالين في اولئك فذلك
 يستدعي جعل خبره لذلك البعض بل اولئك اشارة الى الفرق الثاني في سائر الاحتمال الخبر
 التمثل لاولئك على التعظيم وفيه الحق على الثاني بكونه مرجح فرقة ولان الفرق الاول
 قد بين عالم بقوله حاله في الأخرى من خلافات فالتناسب بمقتضى البيان بالثاني الا انه لا بد
 من نكته في أحد البيانيين بالعطف واللام بفصل الى العدد علم واللام ان يكون قوله
 واللام الى سمة تخرج اولئك يعني والمتميز في الحساب معوم لا ينافي مع في الحساب لا ينفك في
 موقع الحساب بالجرم بلا مصلح وانما في الوقت قوله وغيره في ايام التشرية بتخصيص
 بالامام التشرية على ايمان التكبير بعد ظهور الخبر وبعده ما التكبير في يوم يوم الخرج فليكن ان
 باليوم التشرية من سمي بل لانه يستخرج من الناس من يومه الذي بعده ثاني ايام التشرية فليكن
 بالثاني في الجارية في الثالث اشارة الى ان التفرقة يومين ليس بشا بل التفرقة في اليوم للعدل
 فانما يجوز بهذه العبارة شائعة في هذا الفن اذ لا يقال فعلت في يومين بل في يومين
 الثاني فمن قال التقدير في احوالهم فقد اخل بالبيان وقوله بعد من الجارية اشارة الى
 قد بين وقت جواز النظر لكنه حاصر لانه التفرقة يومين في الجارية انما يجوز في وقت الشمس ولا يجوز
 قوله طلوع الفجر عنده اذ يستفاد من المعام الاطوار دون الاضمار وفيه سهو والاصح
 التفرقة طلوع الفجر الثالث قبل الزمرى ولما يصح قبل الطلوع وكان الصحيح وقبل طلوع الفجر
 فليكن في قوله فمن تأخر في الفجر حتى روى اليوم الثالث لعصان والعبارة بالصحة ما بين
 تأخر في الفجر حتى قال في قوله ومعنى نفى اللتم بالتبديل والتأخر التمهيد اشارة الى
 الكلام في يوم التأخر افضل للتأخر من التأخر من الزجر والرجوع كما في المسافر من اليوم
 فليكن في يوم التأخر افضل مما وصل في الكشافة وقوله والرجوع الى الجاهلية لانه

استخرج كونه من غير ان يكون له قوة في نفسه بل من القوة التي هي في
 الاول استخرج من غير ان يكون له قوة في نفسه بل من القوة التي هي في
 يمنع استنتاج التفرع من القوة في نفسه بل من القوة التي هي في
 وليس تفرع من القوة في نفسه بل من القوة التي هي في
 عن هذه القوة في نفسه بل من القوة التي هي في
 قال لما بين اي الذي ذكره يعني قوله من انني خرف فقلت اني ذلك وقوله من
 التفرع في القوة في نفسه بل من القوة التي هي في
 تنزل من غير ان يكون له قوة في نفسه بل من القوة التي هي في
 على الاتفاق من الشرط في القوة في نفسه بل من القوة التي هي في
 قوله متعلق ما تقول اي ما تقول في امر الدنيا واسبابها ما في من الدنيا قال الحق
 واما عدم كمالها في قوة لصلح الدنيا والتفاد في تقدير اللطف بان تقدير الامور
 والادوية جعل في معنى اللام كما في قوله عليه السلام عذبت امرأة في شراها من غير ان
 يتجسس في الدنيا املاوة وقصاصة لا تتجسس في الاخرة ياخذ النقي من المضموم
 والاختصاص من هذا الوجه ان التقدير في الدنيا ايضا فقلت ان قوله في الجنة
 في الاخرة قوله في الدنيا في قلبه على ان يستشهد الله على ان في قلبه موافق
 ان يكون الحق ام محال ويشهد الله على ان قلبه لا يوافق طامره عند شياطينه
 شديد العداوة في الدنيا بالشديد بينهما ان لا يسير اسم التفضيل للفرق ما يوجب
 لرفقته بين الشدة المضموم ليس على الفعل التفضيل كما فيهم العبارة بل معنى المضموم
 المضموم واذا ختم الشدة بهم باعتبار شدة الاضافة اليهم والقد شدة المضموم
 الشدة بالنسبة الى الشيء يكون ابنا ومعه في الاصل من جهة المضموم
 الفا موصى بتوقي اللغز في هذا المضموم في قوله في صلبه فعل في هذا المضموم

منه فخرج بالحق بشري ورجل سائلته لم يخبره روضه بالعباد وانه مخلصهم من ايدي الكفار
كما علموا ان الله من نزل لا يحجزه لا انتقام حكيم ولا ينقم الا الحق الا ان الله لا يحجزه لا انتقام حكيم
الوصف بالحق ليد الوصف بالحق ليعتبر العفة ووقع وهم العجز للفاشي من الامم
هل ينظرون انك منهم في بين الشقي اي لا ينظرون في اللاتية الا في هذه اللاتية
غير انهم هم ولا ينظرون الا هذا العذاب اي لا ينظرون رحمة فان العالم يحترق
منظرة العالم بالحق للعذاب كما تنظر له قوله الاله تبارك وتعالى فاعلموا ان
الله عز وجل حكيم وهو العذاب وقرى طلالا كقلايل شار الى انه ايضا خضع طلالا كقلايل
ولا يجوز كون طلالا كقلايل كالكشاف ونقصه منه قراءة طلالا منه قوله وضع الماشي
المتقبل لدفوه ويتقن وقوعه واخر ذلك في قضاء الامم ودون اللاتيات فان
لان الامم بالحقين على دولهم كما هم وتنقص اكثر من اللاتيات متيقن وقوعه
اي ان الرسول للرسول كما هو اصل الخطاب من ان يكون مستيقن او كل اعداء يكون
بالرسول في معينين بينهما على الحق للرسول فيقر لهما عمت كل اعداء يخص بها طلالا من طلالا
فقط الخطاب ليس المتأخر الغير المعرفه كما في قوله ما جلا ولا يتعد لان يكون التكملة
الخطاب لغير معين من الله تعالى ان كل اعداء معين عنده صالح لان يحاط به وتقرى
تلك ما جلا ولا يتعد لان يكون التكملة محفل الخطاب لغير معين من الله تعالى ان كل اعداء
معين عنده صالح لان يحاط به وتقرى في مقام الرسول على انهم لم يبالوا باللايات مع
ولم يتفقوا بها بل اعتبروا العز منها وحل اللاتية على المعجزة لاعتبار اللغة فانها فيها
منفعة العلامه على راية الكتيب لتأجيل المعروف فان اللاتية شامت في اجزاء الكتب المذكورة
وفي كونكم خيرة للرسول عنده عالم مع كثرة اللاتيات وقرىكم كم العقباء هم جواب عن سوال
الرسول كما في آيات منكرة واذا كانت استقامته حال من الفاعل اي سبل فاعلموا
انهم هم وكان كما انهم الله لكن ذكرنا طلالا على التكملة ولم غير نظير او مفعول به سبل

مقتدر مضاف الى جوابكم ايضاً كما انتم بالكتابة ايات ايضاً ولم من المقتدر
انتم بغير معرفه بالترغيب منقول العقل العكسي الذي مضى بوجوهكم وبميزه هذه الزيادة
والكل من زيادة من في غير الاستغناء وفي بؤرة واني الاستغناء في كتاب من كتب الفهم
سال عما وقع من تحرير من هذا الرخشي في هذه الآية قول اي بآية فاتها سبب الذي يريد
ان المستعمل اما مقتدر على نفسها بغير ما يقتضيه القادر بل الرابع وقوله من بعد ما وصل اليه
من بعد ما عرفه وقوله ولكن من معرفتها لمع عالم يعرفه والاولى ويمكن وفيه التنازع الى
ان الخ كناية من المعرفة وانها لا يمكن منها والقيمة المتعارفة لها بغير من بعد ما جازته كناية من الجهل
بما فان المجهول غايته كما ان العلوم حاضره فلا يرد ذلك قوله من ما جازته لغو فان المستعمل
لا يكون الا بعد الحجي والمعرفة من حيث انها لغو ولا يورد ان تبدل الشيء
لا يكون الا بعد معرفة فكونه لغو له بحاله بعد وقوله فحقايقه اشده عذوبة لانه اشارة الى
قوله فامر الله شديد العقاب للحرية الشديدة والذين على الحقيقة والله تعالى مبني ان الترتيب
صادق عنه كسائر الافعال وما يرى فاعلموا فلو كان سبب له فبعد ذلك الرد على الكلف حيث جعل
المرين الشيطان وجعل قرارة دين مبني للفاعل مسنداً الى الله بما اذا في البنية
بجعل افعال الجزين فربما يدري رده على من يربى الاشارة ان الفاعل الا الله تعالى فاعلموا
للفاعلين الى ان يحل فاعل هو فاعل الفعل وفيه بحث فلو كان الله تعالى على الافعال لا
يكون افعال كل فعل الى حقيقة اذ مدار الحقيقة على الكسب الذي للتنازع الحيل الله ولا يرد
الا بجزء اول اي سببه ولولم لو يستمدون بهم بعد سحرهم بين الاثر والى الذي يوجد
الا سقراط ومن السحرية التي هي نوع للاستمرارية في دمج الاول حيث قد علم من المعنى
الحاجز لان استمرارية الم كان عامادون سحرهم قوله لانهم في علمهم جعل الفرقية فعمل
للفرقية المكافئة والرفقة والتوفيقية بحسب الاستيعاد واليهما ويل عليهم
والذين القوادون هم كما كان هو الظاهر والذين آمنوا بعد ومنع الظاهر من

المفسر ليل على أنهم متفقون ولأن اسفلهم للمعنى منحيث ان المؤمنين على التقوى وهذه الآية
من عند من لم يجعل يعمل داخل في اللسان وفي جعل المكشاة والكشفة ذكره تعالى
اختره الله تعالى من الذين ولا عراض عنه قوله والعد بزرق من يشاء في الارض
على انه ليس متعلقا بالتوسعة على اغشاء الذين بل نعم اغشاء الارض ولما يشعهم كلام
والا بالتوسعة فجعله متعلقا بزرق ليل يجعل من يشاء افادة الكثرة فهو امتداد لا
لما مبست المقام قوله في ما بين ادم وادريس عشرة قرآن على ما في المكشاة وفي
ان الاختلاف كان في زمن ادم من قاييل ولان كان بعث الرسول وانزل الكتاب
قبل ادريس لان شيئا كان يتبادر له كتيب في قوله او نوح انه لو كان البعث بعد
خلقت لوجب ان يحقق باختلاف قبل نوح فخلايم الحكم بالاتفاق قبله لان الا
ميراد الى زمان خلق نوح فمحقق الاختلاف لخلق نوح فبعث نوح قوله او بعد الطوفان
عدة هم مسلمون قوله او متفقين على الحق والكفر في صفة ادريس ونوح وقبل ادم
فبعث الله ابراهيم وغيره وبعث هذا الوجه لوجه بعد ما اشار المكشاة الى
بقوله الاول الوجه امد لان اتفاق الناس على الكفر في زمان من الارض غير
مختلف الاتفاق على الاسلام لتحقيق في اوائل زمان ادم عليه السلام وبعد الطوفان
وانما عليها شهادة قراه عبد الله بن مسعود وكان الناس انهم واحد فاختلوا
للتلابة والتمها شهادة قوله تعالى ما كان الناس امة واحدة فاختلوا ايام
راحمها انه يقتضى تعدد فاختلوا حينئذ بعد قوله فبعث الله النبيين مبشرين
منذرين فيكون وانزل عطف على اختلفوا كما ان الناس سب الفاتر ولا يريد
انه انزل مع كل واحد كتابا بحضرة وعلى المكشاة حيث خرد وفيه ان الخبيث
لا يصح انهم ينزل مع كثير خبيث المكشاة لان ايتهم وانزل مع بعضهم الكتاب
وعشيدتهم العهد ايضا الى الكتاب لان الذي بحضرة هذا اولى من جعل

الى اثنين الذين لم يكتارا بالعربية مع كل من السابقين مطلقا للذين كما ذكره المحقق
 في الحكم بين الناس انهم صنفين في الحكم فيظهر حكمه وقوله في النبي بناء على ارجاع الضمائر
 النبي المذكور في ضمن الجمع فلما قال المحقق والتفتنا في الاول الى القول في الكتاب بصيغة
 عن التكلف في المعنى او في اللفظ بخلاف الوجهين السابقين وفيه نظر لان الكتاب
 ايضا ليس بالكتاب الحقيقي بل بشرط الحكم للثبوت وما اختلفت في المعنى او الكتاب المراد
 ايضا الكتاب الاول جعل الجمع محتملا لان المال واحد او المقصود انه بعد انزال الكتاب
 لم يخلت في الكتاب الا الذين ابره من بعد ما جازتهم البنيات لا يتعلق باختلافه لان
 ما قبل الا لا يعمل فيها بعد ان المستثنى لا يشترط متعدد بحرف واحد ومثله يتعلق بمحذوف
 سابق في جواب سوال قبل مني اختلفوا ما عصب ما اختلفوا من بعد ما جازتهم ايضا
 قال المحقق القناري وادخل شلقا بمفرد اختلفوا من بعد ما جازتهم العلم ايضا
 لمعقوبة ممنوع اذا المقصود توحيدهم بما الغتم في البنيات سواء اختلفوا قبل في
 ايضا او لا على ان لو لم ان الغتم مقصودا ممنوع لا المقصود توحيدهم بما الغتم بعد
 البنيات سواء اختلفوا قبل في ايضا او لا على ان لو لم ان الحضر مقصودا ممنوع
 فليقدر الفعل بعد الطرق ليقيد بتقديم الحضر فيكون التقدير من بعد ما جازتهم البنيات
 قوله الا ان محضر نظر الله قريب واستئناف على ارادة القول اي ففعل لم لا يكون للاد
 بالفاء فالجواب اي قيل لم كان قبل بعد حكاية قول الرسول فالجواب ان المقدر ليس
 وليس من تقدير سوال واستئناف وما ادق نظر من قال مني نظر الله قول المؤمنين
 والا ان نظر الله قول المؤمنين وللا ان نظر الله قريب من المؤمنين قول الرسول في
 نشر لا على الترتيب اللف وان زعم المحقق القناري بان تعطف القائلين يستدعي
 تعطف المنقولين وان المبالغة في الشدة تقتضي ان يكون الرسول مفضل عن المؤمنين
 لا ليعف والتوسف الاول مندرج بان تركب العطف ليفيد على ان كان معقول لواجب

منه وانه قد اذن من قديم كون الخلق مقول كل منهما في قوله تعالى في يومئذ
ننزل من السماء ماء يسقي به نبتة من التمر لعل كان يحل في كبر السن وقوله ولا تكلم في
سؤال عرك جوابه تان من اشكال ان الجواب لا يطابق السؤال في بيان السؤال كان مركب
فاجاب من احد جزئيه اللام مرياً ومن الاخر بالاشارة وحيث وصف المعنى بالخر
وقوله فانه قيل كنهه بغيره من المبالغة في علم تعالى ولو فيه جواب يعرف ايضا معناه
من كمال علمه انه يعلم ان ما ذكره الاجرة الجاني مع كنهه انه كرم للمعنى عن المعنى وقوله
في الآية ما ينبغي فرض ان كونه النسخ بعد على الكشاف حيث قال الشرح في منوع
من التكرار ووجهه انه في صدق النسخ كما قال الحق قوله وقرى بالفتح على انه لغة
انقر من القرآن من الكسائي وقوله لا بد من الاكراه فخطف على قوله لغة فبلى على انه
منع التكرار فبقوله المحمدي من انقر له وقال الحق النفاذ اني هو منقول كثير من طائفة
عبارة الصحاح انه لا كراه غيرك اياك على الشيء لا لا كراه بك نفسك عليه وقال
القاموس في الحركة بالفتح لا كراه غيرك اياك ما لم تذكر بك نفسك وقوله على الجازعني
منه فحصل في الآية على سبيل الجواز لان القافية بمنى الاكراه على سبيل الجواز وجوز
مناحي انه قد ورد في المكره عليه حيث جعل نفسك للقتال ثم هذا الجمل فعال موكده اذا
القتال لا ينعكس من كونه كرايا وشكل جيل مع الواو المذكورة لا يجوز فيه الواو في
ان يحل حال منصرفه فيقال لا يريد به القتال في حال يكون الخضم اكثر عند دافنه مع وا
او التماسد كما في غير مكره لعدم خضت للعلو منية وصيغة مستفاد فرضه حال كونه مكره
بطريق الاولى لا يريد فرض القتال قبل ان يتأخر النفس فانه بعد الايقاض شيكس الام
عليها وفرضه بطريق هو جميع ما كلفوا به فان الطبع كره به هذه نبات عليه
ولا اوصى كراهية حكم القديس في اكل اللحم للرضا بالحكم والاخوهان به فانه لا يجب
بما كونه لا القتال به فلهذا في النفس من جيلان رضا الحكم عندك على رضا نفسك وانما

[illegible]

في كبرية هذا والجواب عن سؤالهم عن قتالهم بهذا تقريرهم في بيان الذي وقفت
من المؤمنين ليس تحليل بل سبوا وخطا وطمع والخطا منهم والخطا ما يقدر ولا
انه منشوخ بقوله فاقولوا للمشركين حيث وجدتمهم على فاعطاء حيث علف بالند
انه لم ينسج واستشكل ذلك النسخ بان حيث المكان فلم يدل على ملكه في جميع الامكنة
لا اجاب عنه الحق التفاراني بآية الاحبار المطلق برفع الحريم المفيد كالعامة لخاصة بعضهم
ولو تعلم فالاجابة على انه حرمتي المكان والزمان لا يفترقان ليعمل عليهم الامكنة خريفة
فحرم الامكنة ويرفع حرمة الاشهر فذا وفيه ضعف لان ما عدا البعض لا ينفع في
تصحيح ما عدا الأكثر ولان عدم افتراق حرمة المكان من حرمة الزمان لا يستدعي
لا يفترق عموم الامكنة وعموم الاشهر فالا وجه ان يقال تعميم الامكنة بفعل متاخر في الشر
فيفيد وجوب علم مطلقا في ان الامر يقبل المشركين لا يفيد نسخ حرمة القتال مع
فالمير تضع بحرمة القتال في الشهر الحرام مع اهل البني وبنا طر ضعف بذكر الخلف
انفس في ان حرمة القتال في الشهر الحرام مع اهل البيع وحبسهم في حرمة ما ذكره
حق التفاراني ان حرمة القتال مع المسلمين غير مفيد بالاشهر الحرام بل انفس
معهم حرام مطلقا قوله والمسجد الحرام على ارادة المضاف كشعار انا و
انا مثل به دون قوله واسال اشارة الى الحذف المضاف هنا من غير اقامة للمع
التي مقام في اعرابه كما ان اشهر ذلك في حجب سبويه فانظروا ان يكون الحذف
لا يثبت عليه اللفظ ولا الاضافة منه في الحذف من غير اقامة قوله ولا يخفى ان
هذا المسجد الحرام ليس للاضافة عذبة انفس بل لا يستلزم بعيدة قوله وقوله ولا يحسن نظم
على سبيل التدرج لما اختار الزمخشري قوله ولم ينسج الجوارح مع ان قول اذ لا يقدر العطف
على الصلابة بناء على ان المعطوف مستطرد من تتم الموصول ولا يجوز العطف على
قبلي القرائع عنه لوجوب عدم الجوارح لان المكشاة ذكر في تصحيحه ان الكفر بالند متحريم

على سبيل التعليل فلا استلزام ذلك الفصل أو سماع لانه قد تم وكفره
 المسجد الحرام مع ان موطنه بحدوده بلاد العنانية كما في قوله لم يكن كفوا احد فقد كان
 تارة لم يكن احد كفوا الا ان قد تم الطريق لفظ العنانية لا في قوله لم يكن كفوا احد
 ويعرى لا لادنى انهم لم يجعلوا قوله والمسجد الحرام نفسا متوسطة بين الكلامين ^{الظاهر} اي
 كونه جليلا مادة البعض ^{الناس} والخصيص لبعض خطاير كما ان جعله ما ذكره ذكر على
 سبيل التمثيل بالجملة لا ترجيح للعطف حينئذ فالوجه ان يجعل الفتنه بمنزلة الاصل والفرع وقد مر
 من معاينة ذلك بين ملتزمه ان الشيخ به عليم في مقابلته يشقون على من هو يرى ^{الناس} الحكمة
 بالانفيل في الشهد الحرام والملازمة ان يقاتلواكم يعني سقون على قبالكم في الشهد الحرام لمرورهم
 خطا من دينهم للفاسد لا لغيره ان يقاتلواكم في الشهد الحرام وغيره ليردكم عن دينكم ^{الظاهر} ان
 اعيد لرواه المقابل هو المراد وحق التعليل يعني لا اللائحة تارة والقول ان اسطاعوا واد
 الدلالة ان يدل على بعد محذور الرد واد المقابل والتعليل لا يقتضي التحقيق بخلاف الانتفاء
 فانه يشترط التحقيق في الرد بالموافاة عليها في احباط الاعمال كما بهما من حيث ^{الناس} انتفاء
 بغيره اللاتية وليس وجه التمسك للمشروط يشق باسعاد الشرط لان ذلك مغاير ^{الناس}
 اللفظ النفي ما يكون سببا وطرز ما انتفاء شيء منها لا يستلزم انتفاء الجزاء ^{الناس} لولا
 اللازم اعم بل وجهه انه لولا الرد معتدة لا يكون للمعتدة فائدة وتمسك المتعبد بمرتب
 على مطلق الرد في آيات ائروا حبيب بان المطلق محمول على المعقود ومنع ذلك في ^{الناس} الجواب
 ان يكون المطلق والمعتدة كلاما سمييا وبيان ذلك في الاسول يمكن ان يقال ^{الناس}
 المعتدة في الآية ان اختلط جميع الاعمال لو كانت مومنا لا يحبط ايامه الاعمال ^{الناس} من ذلك
 بناء على احباط الاعمال السابقة على الارتداد او عود الارتداد ^{الناس} والمعتدة اختلاطه وقله احتباطا
 ضلوا عمدا قاتلوا بالغير لمن يشاء من غزوة ^{الناس} تروى ما جاء به من معتد العقل روى الكشاف ^{الناس}
 فريضة العقل سلسلية المال بما اسما مكان دخلها الماء والكثيرة كافي يا مشدة ^{الناس} اي

فيقول سلب الثاني نشر بواقته وتركها افرون لا يجر اليها ما يقضي اليها الا ان كان في ذلك ما
 كما انك جبريل قوله ومنتان فتزوي بان يحفظوا انفسهم من اللثم وتوفا على سلامته انفسهم لا
 ثم ترحلون في السكوت تركها افرون احتيالا اودم وتوفى على سلامة انفسهم لا وادتم ترحلون
 من الاعتدال في شحنة في الكشاف غشقة موشحة راسي بها عصير العنب والخمر في السميت غر
 العنب كلام وان تشارك عصير العنب في الستر اوزبه التسمية لا يواهما اذ وقل ابو حنيفة
 في التبرك اذ عصير العنب كان اما اوقوه فيما التخصيص ظاهر عبارة الكشاف ثم هي مودة
 وكذا قبل انها الجرمه المزاى هذه الآية هي الحقرة الخ والظاهر كذلك لما مر من انه شر بها
 لها افرون ولو كانت الآية محرمة بمنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما قال ولا تله
 ان طردى ايسى مجرم الوقوع لانه خبر المعاد غير مقطوع به قوله قبل سائلة ايضا عمر بن
 لا واما الى اخره اراد به دفع التكرار لكن في محل هذه العبارة على السؤال من
 انما في بعد ويركض الفرج في السؤال عن المتفق قالوا في العمل على انهم سائلون كمر
 والمتفق من السؤال العفو فقبض المحدث في الاصل واشار لقوله ومنه قبل الى انه
 ما في الاخيرين بالسلسلة وكان استيعرا لا ينفق لسيهور قال ابو الاسود الدؤلي
 رطل اسير من خارجة افروى احد حكم العرب قام ولا يلطفي لي سورة في حين انصفت ثاني
 طابت الحبيب في الصدر والافى اذا اجتمع لم يكث الحب يزيب بخاطري فخره
 ان رملاني النبي صلى الله عليه وسلم يمل الحديث ان على الحاكم ان يمنع الرجل من تصدق
 مما شئت وان المتصدق عليه لا لئلا ان ياخذوا وليكفوا بها كيف يطلب شيئا
 والمحدث بالي المجرى في الحصة بالاصابع قال للارمرى ان تاخذوا بين شيئا منك
 شيء ما وتمرى بها ما تفتن من السباب ولا الهام خيل هو متفق والرواية الصحيحة
 العمل لم يات على الرمي بل يمنع للاسطة ووجاهة خذت بالعصا بمن رماه بها وهذا
 ان يقول محدثه بها لان ليعال خذها فلا بد ان يكون مجاز في الرمي بالهمل كانا بالمجته

والكشفية بشيخهم امسرة وتركها لم يصح في الكشاف عنده قوله اي مثل ما بين
اخره اشارة الى الاحتمالين في العلم والاراءية بذلك ولم ينفقت الى احتمال كونه جوابا عن
المعركا ذكره الكشاف بعدد الخفي واللازم في وجه تسمية علامة الخطا بذلك كذا في
لكم وظاهرة ان بيان تقديره قطايب العام يشق كل مخاطبة يكون في اعتباره مستقلا ولا يكون
كل واحد منهما كما في الجمع ولم يترك ذلك في القايير لان المقصود بها ليس بعينه ولا اعتباره بل
معلقا به يتولى فيه نظر الجمع والواحد له لعلم تفكره في الدلائل والاحكام اشارة الى
الدنيا والاخرة من قوله تفكره في العلم متعلقا بقوله بين تقدير معناه على في امور الدنيا
والتفكر في الدلائل الاستنباط والاحكام وفي الاحكام جعل امورا ولا يفرج عليها احكام
هو شأن القايير حينه كان من قوله لعلم تفكره في العالمين قوله في الدنيا والاخرة قوله
الاستنباط بالتفكر ولم ينفقت الى احتمال من قوله في الدنيا والاخرة بقوله بلا تعزير معناه
في امورها فتفكره في العلم لان الظاهر تميم بيان للبيات يسع ما بعينه من التفكير
فشق ذلك عليهم اي على تارك الخاطي يستفهم ما يتهم وطرفه ان يستفهم ما يتهم
فك يولى الى وجه قوله ولو شاء الله لا عنكم بين وقستم في مشقة من تركه وقستم
اعتاكم لا عنكم بان شيعكم ترك الخاطي ومنها اشكال وهو ان مغول المشقة في
اولم يكن تعلقه برؤية وتعلق المشية بالاعمال غريب لان لقال كان في اللام السابقة
الاشارة فلم يكن حين خروج اللاية تعلق مشية برؤية الفاعل غريب بالمشية الى لمة فيشاص
عليه وسلم في حيث على الخاطي اوبان الكيفية الخاطي لينة بحسب علمك ان كان
الاخرين ولا يجوز لكم اجمال امر من الامور كما لا يجوز للابح ايمان امر الخاطي وقيل الخاطي
المعاصرة ووجه ترتيب الجواب عليه لا يقتضي بان ينظر والهم في الامور بل يقتضي ان ينظر
منزلة الاحوال وقيل في هذا الجواب من ان اساطير الكلام وشدة ادبنا وبين قوله ولا يجوز
هذا الكلام وعيد وعيد من غايمه لنفسه واصلاح ظاهره شرعا ترتيب القايير في العلم

كذلك هو جود الوعيد بكليهما فوجد المفسر في ترك التشاؤم وعيد المحل على كل من المصطلح واللفظ
في نفسه على امرين فانه يشان مع التقاطع لا يعلم المحل من المصطلح الا بالتدقيق في اللفظ
بنيته من معنى الخلق فلا يعقل الجزع من الله والعدو لا يملك الا الاوضاع من الله ولما قدم
للفظ الا لتعريف حجة الله في غير المصطلح ولا يتركز المصطلح في ذي ضاوة لم غائب يقدر على
العمل والوقار والوعيد الوعيد في غير حجة الله بل حكم باليقين في الحكم للظاهر باليقين في الحكم والظاهر
باليقين في الحكم فمفعول المطلق وخرق بين المستمع والاطاعة وما يطلق فان الثاني يشمل ما يطلق
والمشقة وذلك وان كانها حجة في الكتاب وسخت ومبني الخلف في كون حل العلم على الاما
بدليل غير موصول شيئا وانما لم يجعل العلم ناسبا لما من الاجماع على ان سورة الاية لم يفسر منها
شيئا لا يقال في قول الحقول مثل كلام في المشركين انما يشبهت لكان المراد بقوله تعالى وقالت اليهود
كلمهم ونظامهم لا يبراد كلم فليس المشركون منهم واخلاق في هذا الحكم وغير المشركين فليس في قوله
للمؤمنين ادركوا الكتاب لاننا نقول الدين وادركوا الكتاب شامل للمشركين ايضا فيكون ناسبا
في التعميم وان كان رسول الله في الكتاب ولكن ارجح الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لان
حجة الله وانما لم يجعل الامر على ما يقال في الجزع كما هو المتعارف بجمع الحكم ولو حمل على المتعارف
في بعض المعنى عليها مطلقا المشرك حرة كانت او امته لزم الحكم في الحرة المومنة بطريق قوله
والله والحال ولو يجزى ان وهو كثير ومنه الكشاف بقوله وكان الحال ان المشرك لم يجزى وهو غير ظاهر في
الحال وانما حكم المشرك كما قال الحق العتقاد اني لم يفسره بغيره بغيره ولا يستقيم وكان المعنى
ليس كذلك بل ما دلل اقرض الاما في التفسير في الحال او لا اعمال موزون مقدار قابل
في حكم المشركين حتى يؤمنوا ولا تروى اجمل المؤمنين والاكثاف بهذا والتفسير في قوله ليس منا
العلم في تقليل المعنى من مواصلة وكذا قوله ولا تروى الى آخره تقليل المعنى من صواب
في حديث مواصلة المؤمنين في الاشارة الى المذكورين من المشركين المشركات والظاهر ان
الحال للمشركين المشركات لان الاشارة باو تلك ايها الاحتجاج الى تأويلهم في قوله

انما يحتاج اليه العلم بالاشارة معروضة والوجه فيها الاسم للاشارة الطائفة بالاشارة
 فبعضها يكون مذكورين في دعوى جميع مذكر لايجوز موزع او لايجوز تعليل الموزع على المذكر فلو
 اكثر الموزع الى النار فاشارة الى المراءى في النار سببه في ذلك على الدعوة على السبب على سببه ولو
 حصل على اعم يكون النار على ظاهره وجعل قوله والتكيد على اعم يكون النار على ظاهره وجعل قوله
 به مما لا ينافي المضاف ليلزم قوله او ذلك ويصح اعتقاده بغيره باذنه بلا خفاء ولكن قبل المصاح
 حينئذ الى تفسير الاول بالتفسير ويصح قوله على ظاهره من معنى ورماء ايضا تقول الظاهر قوله ويصح
 على هو بمعنى اللات هو الله تعالى دون اوليا على هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 فالتعالموس معددا واهم وتليهم سبحانه انما ذكر لبيان انك بغيره وانما ذكر لبيان انك بغيره انما ذكر
 وادلا بطلان كنهه كما توهم سوق كلامه لان السؤالات الاول كانت في ادوات
 متفرقة والاشارة الاخيرة كانت في وقت واحد لم يكن في كونها بواحدة من اشياء اجتماعها
 بلاد من اجتماع اربعة وسؤاله حتى يصح قوله فلو انك ذكرنا خوف الجمع قبل كنهه في قوله
 الا انما هو في قوله لا يزيده ولا له الواو على ذلك فلا توصف بقدر الوقت في قوله
 لم يجعل من نكاحات الفعل في محله واجيب بان لا يدركه ما كان كل منها ~~سؤال~~
 من غير تعلق بالآخرة والامارة منه لم يقصد الى مجمل اخر على حدة بل كجزء من
 الاختيار من هذا قبل وفيه الاخر في السؤالات الاخرية وفتحت في صفة قوله
 بما قلنت هذا الجواب بغيره عما عقده الكشف فادع قال كان قيل يجوز ان يكون السؤال
 عن المراءى في السؤال من للاتفاق فيقول الواو يعني مع وحاصل انك لم تكن في ذلك ~~سؤال~~
 معا بالواو يعني مع محارف الاول يعني انه لم يعلق الاول بالواو لا يعني مع ويكون زعمه انه
 لم يفتي بهما على القولين بين الطائفتين في الآخرة في الواو عراقي ويكون هذه ~~السؤال~~
 المفصل لم يفرقها في محله ونشأ عنه لئلا يفتت ويصح نقول السؤال الاول من المسلمين ~~سؤال~~
 ارشاد والسؤال الثاني من الكفار سؤال تشريع وتبرع فلا منافاة بين السؤالين في ~~سؤال~~